سياسة الخليفة عمر بن عبد العزيز في مكافحة الفساد المالي والإداري

عبد الرحيم بن يوسف آل الشيخ مبارك

قسم الدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة الملك فيصل
الأحساء، المملكة العربية السعودية

الملخص:

إن تجربة عمر بن عبد العزيز ﷺ الإصلاحية ومحاربته للفساد بكل أنواعه ثرية جدًّا وحرية بالتأمل والتفكر، واستخلاص الدروس والعبر منها، لمحاربة الفساد بكل أنواعه، والحد من انتشاره في كل مؤسسات الدولة المالية والإدارية.

وقد هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على سياسة عمر المالية والإدارية، وكيف استطاع في زمن قياسي أن يصحح المسار ويعيد الناس إلى الجادة التي ابتعدوا عنها كثيرا، ثم النظر في إمكانية الإفادة من سياسته وتجربته الناجحة في مكافحة الفساد في وقتنا الحاضر.

بدأت الدراسة بمقدمة اشتملت على أهمية الموضوع وأسباب اختياره، وأهدافه، وفرضياته، والدراسات السابقة، وتقسيماته. ثم تمهيد اشتمل على التعريف بالفساد المالي والإداري، وأبرز مظاهره، وموقف الإسلام منه. وبعده جاء المبحث الأول الذي خصص للحديث عن عمر وخلافته، ثم المبحث الثاني الذي خصص للحديث عن سياسته في مكافحة الفساد المالي، وأخيرًا المبحث الثالث الذي خصص للحديث عن سياسته في مكافحة الفساد الإداري.

وكشفت الدراسة الأسباب الرئيسة التي دفعت عمر بن عبد العزيز للقيام بتلك العمليات الإصلاحية، وكذلك الآثار الإيجابية التي ترتبت عليها في جميع النواحي السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية.

وتمثلت أبرز نتائج الدراسة في أن سياسة عمر في مكافحة الفساد المالي والإداري آتت ثمارها، وكانت سياسة ناجحة بكل المعايير، طبقها عمر -رحمه الله- عمليًّا، على نفسه أولا، ثم على أهل بيته، ثم على عماله وولاته.

الكلمات المفتاحية: الإصلاح، نزاهة.

المقدمة:

تأتي أهمية هذا البحث في أنه يُعنى بالحديث عن موضوع مهم هو «سياسة الخليفة عمر بن عبد العزيز في مكافحة الفساد المالي والإداري» وعمر بن عبد العزيز هو أحد خلفاء بني أمية البارزين الذين تصدوا بكل حزم وقوة لمواجهة تيار الفساد الذي بدأ يستفحل وينخر في جسد الدولة الأموية حتى ظهر جليًّا في نهاية القرن الأول الهجري.

جاء عمر بن عبد العزيز في تلك الفترة الحرجة فصحح المسار، وأعاد الأمور إلى نصابها، بدءًا من رأس الهرم ورأس السلطة؛ حيث بدأ بإصلاح نفسه، وأهل بيته، ثم قراباته، ثم ولاته وعماله، لأنه لا يستطيع أن يرفع شعار الإصلاح ويطالب الآخرين به، وهو غير قادر على إصلاح نفسه وأهل بيته.

وحفاظًا على وحدة الموضوع وتحقيق أهدافه، فقد تم التركيز على سياسته في مكافحة الفساد المالي والإداري، وكما هو معلوم فإن المال هو عصب الحياة ومرتكز مهم من مرتكزات الدولة، والإدارة هي فن التعامل مع هذا المال وعدم إضاعته، واستغلاله الاستغلال الأمثل، وصرفه في وجوهه المستحقة.

إن الهدف الأساس من هذا البحث هو تسليط الضوء على سياسة عمر بن عبد العزيز المالية والإدارية، وكيف استطاع في زمن قياسي أن يصحح المسار ويعيد الناس إلى الجادة التي ابتعدوا عنها كثيرا، ثم النظر في إمكانية الاستفادة من سياسته وتجربته الناجحة في مكافحة الفساد في وقتنا الحاضر.

اعتمدت الدراسة «المنهج التاريخي» القائم على الاستقراء والجمع بين الوصف والتحليل، من خلال استقصاء الروايات التاريخية المتعلقة بالموضوع من مظانها المختلفة، كالمصادر التاريخية والأدبية وكتب التراجم.. وغيرها.

ومن أهم الفرضيات التي تحاول الدراسة الإجابة عنها:

1. ما الأسباب التي دفعت عمر بن عبد العزيز إلى الإصلاح؟
2. ما الظروف المؤثرة في تكوين شخصية عمر بن عبد العزيز وأثرها في سياسته الإصلاحية؟
3. ما الطرق والسبل التي نهجها عمر بن عبدالعزيز في مكافحة الفساد المالي والإداري؟
4. كيف استطاع عمر بن عبد العزيز في فترة

وجيزة أن يصحح الأوضاع الاقتصادية والإدارية؟

5. ما الآثار السياسية والاجتماعية التي ترتبت على تلك الإصلاحات؟
6. هل من الممكن الاستفادة من هذه التجربة في مكافحة الفساد وتطبيقها في وقتنا الحاضر؟

لقد اعتمد هذا البحث على العديد من المصادر التاريخية والدراسات السابقة، فبخصوص المصادر فنستطيع أن نقسمها إلى ثلاثة أقسام من حيث الأهمية فأما القسم الأول منها فهي مصادر ذكرت عمر بن عبد العزيز كغيره من خلفاء بني أمية، وأشارت إلى أهم الأحداث التاريخية التي جرت في عهده كاليعقوبي (ت284هـ/ 897م) في تاريخه، وابن جرير الطبري (ت310هـ/ 922م) في كتابه «تاريخ الأمم والملوك»، والمسعودي (ت346هـ/ 957م) في كتابه «مروج الذهب ومعادن الجوهر»، وابن الأثير (ت630هـ/ 1232م) في كتابه «الكامل في التاريخ»، وابن كثير (ت774هـ/ 1372م) في كتابه «البداية والنهاية» وغيرها من المصادر التاريخية الأخرى.

وأما القسم الثاني من هذه المصادر فركز أصحابها على عمر بن عبد العزيز أكثر من غيره من خلفاء بني أمية، وأفردوا له صفحات ذكروا فيها صفاته، ومراسلاته، وشذرات مختلفة من سيرته ﷺ، كابن سعد (ت230هـ/ 844م) في كتابه «الطبقات»، وكذلك الذهبي (ت748هـ/ 1347م) في كتابه «سير أعلام النبلاء»، والسيوطي (ت911هـ/ 1505م) في كتابه «تاريخ الخلفاء».

وأما القسم الثالث من هذه المصادر فهي الكتب المتخصصة -وهي الأهم- التي قام أصحابها بتأليف كتب خاصة بعمر بن عبد العزيز، ومن أبرز هذه الكتب التي وصلت إلينا كتاب ابن عبد الحكم (ت214هـ/ 829م) «سيرة عمر بن عبد العزيز على ما رواه الإمام مالك بن أنس وأصحابه»، وهذا المصدر من أهم المصادر وأقدمها، وقد شمل أقوالاً لعمر بن عبد العزيز، وخطبه، ومراسلاته، وحياته قبل الخلافة وبعدها، وسياسته الداخلية، وكيف كان يسوس الرعية، وكذلك سياسته الخارجية، وكيف كان يتعامل مع خصومه وأعدائه.. إلى آخر ذلك من أخبار ومعلومات متعلقة بشخصيته.

أما الكتاب الآخر والذي لا يقل أهمية عن هذا الكتاب فهو كتاب ابن الجوزي (ت597هـ/ 1201م) «سيرة ومناقب عمر بن عبد العزيز الخليفة الزاهد»، ويبدو أن ابن الجوزي قد اعتمد في كتابه هذا على ابن الحكم اعتمادا كبيرا ولكنه لم يكتف بذلك، بل أضاف معلومات أخرى استقاها من مصادر مختلفة.

أما المراجع والدراسات الحديثة التي تناولت سيرة عمر بن عبد العزيز فهي كثيرة جدا -ولا يتسع المقام لذكرها جميعًا- ومنها:

كتاب «السياسة الاقتصادية والمالية للخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز» لبشير كمال عابدين، وكتاب «ملامح الانقلاب الإسلامي في خلافة عمر بن عبد العزيز» لعماد الدين خليل، وكتاب «سياسة عمر بن عبد العزيز القضائية وتطبيقاتها في المملكة العربية السعودية» لماجد بن عبد الله الحسن، وكتاب «الخليفة الراشد والمصلح الكبير عمر بن عبد العزيز شخصيته وعصره» لعلي محمد الصلابي، ثم كتاب «عمر بن عبد العزيز ضمير الأمة وخامس الخلفاء الراشدين» لمحمد عمارة، وكتاب «تجربة المصالحة والإصلاح في الحكم الإسلامي خلافة عمر بن عبد العزيز أنموذجا» لعلي عبد العزيز عدلاوي.

وقد قسم البحث إلى مقدمة، وتمهيد، وثلاثة مباحث، وخاتمة. فأما المقدمة فقد اشتملت على أهمية الموضوع وأسباب اختياره، وأهدافه، وفرضياته، والدراسات السابقة، وتقسيماته. وأما التمهيد فاشتمل على التعريف بالفساد، ومظاهره، وموقف الإسلام منه. وخصص المبحث الأول للحديث عن عمر بن عبد العزيز وخلافته، حيث تم الحديث فيه عن اسمه ولقبه ونشأته، وحياته قبل الخلافة وبعدها. أما المبحث الثاني فخصص للحديث عن سياسته ﷺ في مكافحة الفساد المالي، وتم الحديث فيه عن رؤيته ومنهجه في اقتصاد الدولة، ثم سياسته في التعامل مع إيرادات الدولة، ثم سياسته في الإنفاق العام، وأخيرا الوقاية من الفساد المالي في عهده. أما المبحث الثالث والأخير فخصص للحديث عن سياسته في مكافحة الفساد الإداري، حيث تم الحديث فيه عن سياسته في اختيار الولاة والقضاة وموظفي الدولة، وإشرافه المباشر على إدارة شؤون الدولة، وكذلك التخطيط والتنظيم في إدارته، وأخيرا الوقاية من الفساد الإداري في عهده. وجاءت الخاتمة متضمنة أهم النتائج والتوصيات.

التمهيد:

أولاً: تعريف الفساد

عرف علماء اللغة الفساد: بأنه نقيض الصلاح، وهو من فَسَدَ، يَفْسُدُ، ويَفْسِدُ، وفَسُدَ فَسَادًا وفُسُودًا، والمَفْسَدَةُ خلاف المصلحة، والاستفسادُ خلاف الاستصلاح، وقالوا هذا الأمر مفسدة لكذا أي فيه فساد[1]. وفَسَد الشيءُ بَطَلَ واضْمَحَلّ، وَيكون بمعنَى تَغَيَّرَ[2]. ويطلق الفساد كذلك على أخذ المال ظلمًا، وقد يراد منه إلحاق الضرر بالآخرين[3].

ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لاَ تُفْسِدُوا فِي الأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾[4]، قال الراغب الأصفهاني في تفسير هذه الآية: الفساد خروج الشيء عن الاعتدال، والصلاح على الضد منه، والإفساد: إخراجه عن الاعتدال، والفساد عام في الكفر والضلال وكل ما هو ضار[5].

أما في الاصطلاح فتباينت تعريفات العلماء لمدلوله، وذلك تبعًا لاختلاف نظرة أهل كل فن له؛ فعند الحكماء هو: «زوال الصورة عن المادة بعد أن كانت حاصلة»[6]. وعند الفقهاء «ما كان مشروعا بأصله غير مشروع بوصفه»[7]، وهو يرادف البطلان عند جمهور العلماء[8]. وفي اصطلاح الإداريين: «هو ظاهرة عالمية تتضمن استغلال الوظيفة العامة، والمصادر العامة لتحقيق منافع شخصية أو جماعية بشكل مناف للشرع والأنظمة الرسمية، سواء أكان هذا الاستغلال بدافع شخصي من الموظف نفسه، أم نتيجة للضغوط التي يمارسها عليه الأفراد أو المؤسسات من داخل أو خارج الجهاز الحكومي، وسواء أكان هذا السلوك تم بشكل فردي أو جماعي»[9].

وهناك من عرَّف الفساد الإداري بأنه: «إساءة استعمال السلطة الرسمية لأجل تحقيق مكاسب شخصية للموظف نفسه أو لجماعة ما، وذلك بطريقة مخالفة للأنظمة والقوانين أو للمعايير الأخلاقية السامية»[10].

أما الفساد المالي: «فيقصد به السلوك المنافي للقوانين والأخلاق، القائم على الإخلال بالمصالح والواجبات العامة، من خلال استغلال المال العام لتحقيق مصالح خاصة»[11].

ويلحظ أن كل أنواع الفساد عادة ما تقترن بإيذاء الآخرين من أبناء المجتمع، وبالأمة، والديار، والبلاد والمصالح العامة، وهي معصية ذات ضرر عام أو خاص[12].

ونظرا لخطورة الفساد وردت في القرآن الكريم آيات عديدة في مناسبات مختلفة، تندد بالفساد وتلوم المفسدين، وتبين خطورة الفساد وعاقبته الوخيمة[13]؛ منها قوله تعالى: ﴿وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا﴾[14]، ومنها: ﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ﴾[15]، ومنها أيضًا: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾[16]. هذا بالإضافة إلى آيات أخرى تختص بالفساد يصل عددها قريبا من ثلاث وأربعين آية، تحمل عدة معان، منها المعصية، والهلاك، والقتل، والتخريب والتدمير، والمنكر، والسحر، والقحط[17].

مظاهر الفساد المالي والإداري وموقف الإسلام منها:

لا يكاد يخلو مجتمع من المجتمعات قديمها وحديثها من بعض مظاهر الفساد المالي والإداري، وبالرغم من أن مجتمع صدر الإسلام كان على درجة عالية من الطهر والعفاف والنقاء والعفة، إلا أنه لم يسلم من ظاهرة الفساد التي شملت جرائم متعددة، كالرشوة، والمتاجرة بالنفوذ، وإساءة استعمال السلطة، والإثراء غير المشروع،

(1) ابن منظور، لسان العرب 3/ 335.
(2) الزبيدي، تاج العروس 2/ 452.
(3) الفيروزأبادي، القاموس المحيط 1/ 323.
(4) سورة البقرة، آية 11.
(5) الراغب الأصفهاني، تفسير الراغب الأصفهاني 1/ 100.
(6) الجرجاني، كتاب التعريفات، ص245. المناوي، التوقيف على مهمات التعاريف 1/ 260.
(7) المناوي، التوقيف على مهمات التعاريف 1/ 260.
(8) الزحيلي، التعريف بالفساد وصوره من الوجهة الشرعية، ص14.
(9) هيجان، الفساد وأثره في الجهاز الحكومي، ص544.
(10) الغنام، مدى فاعلية الأساليب الحديثة في مكافحة الفساد الإداري من وجهة نظر أعضاء مجلس الشورى في المملكة العربية السعودية، ص18.
(11) فارس، أسس مكافحة الفساد الإداري والمالي في ضوء السنة النبوية.
(12) الزحيلي، التعريف بالفساد وصوره من الوجهة الشرعية، ص15.
(13) الزحيلي، التعريف بالفساد وصوره من الوجهة الشرعية، ص14.
(14) سورة الأعراف، الآية 56.
(15) سورة الروم، الآية 41.
(16) سورة البقرة، الآية 11.
(17) الصالح، التعريف بالفساد وصوره من الوجهة الشرعية، ص123-129.

والتلاعب بالمال العام، واختلاسه أو تبديده، أو إساءة استعماله، والتزوير، وتزييف العملة، والغش التجاري.. إلخ[1].

لقد حرم الإسلام الفساد بكل أنواعه وأشكاله، لأنه يلحق الضرر بالفرد والمجتمع، ويعيق من تطور الدولة من جميع نواحيها، ويعطل مصالح الناس، وقد ورد في الحديث الذي رواه أبو سعيد الخدري ﷺ النهي الصريح عن الضرر؛ فقال عليه الصلاة والسلام: «لا ضرر ولا ضرار، من ضار ضاره الله، ومن شاق شاق الله عليه»[2].

وقد حرم النبي ﷺ هدايا العمال، واستغلال المنصب والمكانة لتحقيق مكاسب خاصة، ومن ذلك ما ورد عن أبي حميد الساعدي قال: «استعمل النبي ﷺ رجلاً من بني أسد يقال له: ابن اللتبية على صدقة، فلما قدم قال: هذا لكم، وهذا أُهدي لي. فقام النبي ﷺ على المنبر، فحمد الله وأثنى عليه ثم قال: ما بال العامل نبعثه، فيقول هذا لكم وهذا لي، فهلا جلس في بيت أبيه وأمه فينظر أيهدى له أم لا؟ والذي نفسي بيده لا يأتي بشيء إلا جاء به يوم القيامة، يحمله على رقبته، إن كان بعيرًا له رُغاء، أو بقرةً لها خُوار، أو شاة تيعر- ثم رفع يديه حتى رأينا عفرتي إبطيه - ألا هل بلغت؟ ثلاثًا»[3].

كما حذر -عليه الصلاة والسلام- من الغلول وهو الخيانة، فعن عدي بن عميرة الكندي قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من استعملناه منكم على عمل، فكتمنا مخيطا فما فوقه، كان غُلولاً يأتي به يوم القيامة، قال: فقام إليه رجل أسود من الأنصار كأني أنظر إليه فقال: يا رسول الله اقبل عني عملك، قال: وما لك؟ قال: سمعتك تقول كذا وكذا، قال: وأنا أقوله الآن، من استعملناه منكم على عمل فليجئ بقليله وكثيره فما أوتي منه أخذ وما نهي عنه انتهى»[4].

لقد حرم الإسلام أكل أموال الناس بالباطل، بأي شكل من الأشكال، لأنها نوع من أنواع الفساد قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لاَ تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلاَّ أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ وَلاَ تَقْتُلُوا أَنفُسَكُمْ إِنَّ اللهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾[5]. وعنه ﷺ أنه قال: «كل المسلم على المسلم حرام دمه وماله وعرضه»[6]، وقال أيضا في حديث آخر: «المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده»[7]. وجاء في الحديث الذي رواه عبد الله بن عباس ﷺ أن رسول الله ﷺ خطب الناس في حجة الوداع، فذكر الحديث وفيه: «لا يحل لامرئ من مال أخيه إلا ما أعطاه من طيب نفس»[8].

وأما الرشوة التي تعد من أبرز أوجه الفساد الإداري، وأشدها خطورة، فقد حرمها الإسلام بالقرآن، والسنة، والإجماع[9]. قال تعالى: ﴿وَلاَ تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾[10]. وعن عبد الله بن عمرو ﷺ قال: «لعن رسول الله ﷺ الراشي والمرتشي»[11].

كذلك حرم النبي ﷺ الغش والغرر، فعن أبي هريرة ﷺ أن رسول الله ﷺ مر على صُبرة طعام فأدخل يده فيها فنالت أصابعه بللا فقال: ما هذا يا صاحب الطعام؟ قال: أصابته السماء يا رسول الله، قال: أفلا جعلته فوق الطعام كي يراه الناس؟ من غش فليس مني»[12].

المبحث الأول: عمر بن عبد العزيز وخلافته

أولا: اسمه ولقبه وكنيته ونشأته

- **اسمه ونسبه:** هو أبو حفص عمر بن عبد العزيز بن مروان بن الحكم بن أبي العاص بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف الأموي القرشي. أمه ليلى بنت عاصم بن عمر بن الخطاب بن نفيل من بني عدي بن كعب المشهورة بأم عاصم[13]. وقصة زواج عاصم من الفتاة الهلالية مشهورة في كتب التاريخ ولها علاقة بفراسة الخليفة عمر بن الخطاب ﷺ[14].

(1) آل غصاب، منهج الشريعة الاسلامية في حماية المجتمع من الفساد المالي والإداري دراسة تأصيلية مقارنة تطبيقية، ص 39.
(2) الحاكم، المستدرك على الصحيحين 2/ 66.
(3) مسلم، صحيح مسلم 3/ 1463.
(4) مسلم، صحيح مسلم 3/ 1465.
(5) سورة النساء، الآية 29.
(6) مسلم، صحيح مسلم 4/ 1986.
(7) البخاري، صحيح البخاري 1/ 11. مسلم، صحيح مسلم 1/ 65.
(8) الحاكم، المستدرك على الصحيحين 2/ 171.
(9) آل غصاب، منهج الشريعة الاسلامية في حماية المجتمع من الفساد المالي والإداري دراسة تأصيلية مقارنة تطبيقية، ص 36.
(10) سورة البقرة، آية 188.
(11) الحاكم، المستدرك على الصحيحين 4/ 115.
(12) مسلم، صحيح مسلم 1/ 99.
(13) ابن سعد، الطبقات الكبرى 5/ 330.
(14) ابن عبد الحكم، سيرة عمر بن عبد العزيز على ما رواه الإمام مالك بن أنس وأصحابه، ص 21.

وقد لقب -رحمه الله- بالأشج أو أشج بني أمية، وسبب تكنيته بهذا اللقب كما ذكر ابن سعد «أنه ضربته دابة من دواب أبيه فشجته، قال: فجعل أبوه يمسح الدم ويقول: سعدت أن كنت أشج بني أمية»[1]. ويروى أن عمر بن الخطاب ﷺ قال: «ليت شعري من ذو الشين من ولدي الذي يملؤها عدلاً كما ملئت جورًا»[2].

وفي رواية أخرى عند ابن عبد الحكم أنه أثناء إقامته في مصر عند والده عبد العزيز «ركب ذات يوم حمارا فسقط فشج، فبلغ ذلك الأصبغ بن عبد العزيز وكان غلامًا، فضحك لسقوطه، فبلغ سقوطه وضحك الأصبغ منه عبد العزيز فاغتاظ على الأصبغ وقال له: يسقط أخوك فيشج وتضحك سرورًا بما أصابه؟ قال: ليس ذلك كذلك أيها الأمير، لم يضحكني شماتة به، ولا سرور بسقوطه، ولكني كنت أرى العلامات من أشج بني أمية مجتمعة فيه إلا الشجة، فلما سقط وشج سرني ذلك لتكامل العلامات فيه فأضحكني وهو والله أشج بني أمية. فسكت عنه عبد العزيز وقال: ما ينبغي لمن كان يرجى لما يرجى له أن يكون تأديبه إلا بالمدينة، فبعثه إلى المدينة»[3].

وكان عمر الفاروق ﷺ رأى رؤيا بأن من ولده رجلاً بوجهه علامة يحكم فيملأ الأرض عدلاً، كما ملئت جورًا. قال عبد الله بن عمر: كنا نتحدث أن الدنيا لا تنقضي حتى يلي رجل من آل عمر، يعمل بمثل عمل عمر، فكان بلال بن عبد الله بن عمر بوجهه شامة، وكانوا يرونه هو، حتى جاء الله بعمر بن عبد العزيز[4].

- ولادته:

اختلف المؤرخون، وأهل السير في زمان ولادة عمر بن عبد العزيز ومكانها على عدة أقوال. الأول: بأن مولده كان سنة ثلاث وستين، وهي السنة التي ماتت فيها ميمونة بنت الحارث رضي الله عنها زوج النبي ﷺ[5]. والثاني: أنه ولد سنة مقتل الحسين بن علي ﷺ. يعني سنة إحدى وستين، ذكره خليفة بن خياط والذهبي[6].

والراجح -والله أعلم- أن سنة مولده كانت إحدى وستين، لأن الروايات كلها تدل على أنه توفي سنة إحدى ومائة، وأن عمره عند وفاته كان يناهز الأربعين عاما أو أقل بأشهر، ولا يمكن ذلك إلا إذا كانت ولادته سنة إحدى وستين، والله أعلم بالصواب[7].

- نشأته وحياته قبل الخلافة:

ولد عمر بن عبد العزيز بالمدينة، فلما شب وعقل أخذ يأتي عبد الله بن عمر كثيرًا لمكان أمه منه، ثم يرجع إلى أمه فيقول: يا أُماه أنا أحب أن أكون مثل عمك؟ تكرر ذلك منه أكثر من مرة. فلما كبر سار أبوه عبد العزيز بن مروان إلى مصر أميرًا عليها، ثم كتب إلى زوجته أم عاصم أن تقدم عليه وتقدم بولدها، فأتت عمها عبد الله فأعلمته بكتاب زوجها عبد العزيز إليها، فقال لها: يا ابنة أخي هو زوجك فالحقي به: فلما أرادت الخروج قال لها: خلفي هذا الغلام عندنا -يريد عمر- فإنه أشبهكم بنا أهل البيت، فخلفته عنده ولم تخالفه، فلما قدمت على عبد العزيز اعترض ولده فإذا هو لا يرى عمر، قال لها: وأين عمر؟ فأخبرته خبر عبد الله وما سألها عن تخليفه عنده لشبهه بهم، فسر بذلك عبد العزيز وكتب إلى أخيه عبد الملك بن مروان يخبره بذلك فكتب عبد الملك أن يجري عليه ألف دينار في كل شهر[8].

نشأ عمر بن عبد العزيز بالمدينة، أميرًا من أمراء الدولة يستمتع بما توفره الإمارة لمثله من رفاهية وميزات ولا غرابة في أن تعصف ريحه من كثرة العطور التي يضعها على ثيابه، وكان يرخي شعره ويسبل إزاره ويتبختر في مشيته[9]، ولكن المناخ العلمي لمدينة الرسول ﷺ قد أتاح له أن يسلك درب العلم، فارتقى مدارجه حتى لقد وصفه عمرو بن ميمون[10] بقوله «كانت العلماء

(1) ابن سعد، الطبقات الكبرى 5/ 331.
(2) ابن سعد، الطبقات الكبرى 5/ 330.
(3) ابن عبد الحكم، سيرة عمر بن عبد العزيز على ما رواه الإمام مالك بن أنس وأصحابه، ص 23.
(4) ابن سعد، الطبقات الكبرى 5/ 331.
(5) ابن سعد، الطبقات الكبرى 5/ 331.
(6) ابن خياط، تاريخ خليفة بن خياط، ص 235. الذهبي، سير أعلام النبلاء 5/ 115.
(7) الحسن، سياسة عمر بن عبد العزيز القضائية وتطبيقاتها في المملكة العربية السعودية، ص 37.
(8) ابن عبد الحكم، سيرة عمر بن عبد العزيز على ما رواه الإمام مالك بن أنس وأصحابه، ص 22-23.
(9) ابن عبد الحكم، سيرة عمر بن عبد العزيز على ما رواه الإمام مالك بن أنس وأصحابه، ص 23.
(10) عمرو بن ميمون الأودي، روى عن عمر وعبد الله

مع عمر بن عبد العزيز تلامذة»[1].

وفي الخامسة والعشرين من عمره، وفي عهد الوليد بن عبد الملك (86-96هـ/ 705-715م) تولى عمر بن عبد العزيز إمارة المدينة سنة 87هـ فبدأ فيها تجاربه الأولى في السياسة والحكم وخبر بها ثقل المسؤولية التي لا بد أن ينهض بها المصلح أو الثائر حيال ما تراكم على الحياة الإسلامية من مظالم وانحرافات وتجاوزات[2].

وكأول خطوة على الطريق الصحيح لتصحيح المسار الذي بدأ ينحرف عن الجادة بسبب بعض الممارسات الخاطئة التي انتهجها بعض خلفاء بني أمية وولاتهم، أنه دعا عشرة من فقهاء المدينة وقادة الرأي فيها، وهم: عروة بن الزبير، وعبيد بن عتبة، وأبو بكر بن عبد الرحمن، وأبو بكر بن سليمان بن أبي خيثمة، وسليمان بن يسار، والقاسم بن محمد بن أبي بكر، وسالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب، وعبد الله بن عبد الله بن عمرو بن العاص، وعبد الله بن عامر بن ربيعة، وخارجة بن زيد، دعاهم فكون منهم مجلس شورى للولاية، والتنبيه على المظالم والتعديات والحيلولة دون الوالي ودون الانفراد بالقرار فقال: «ما أريد أن أقطع أمرًا إلا برأيكم»[3].

وفي ظل ولاية عمر بن عبد العزيز على المدينة عادت مدينة الرسول ﷺ لتصبح كما كانت حرمًا آمنًا للمسلمين؛ فنزح إليها الرافضون لمظالم الحجاج بن يوسف في العراق، ووجدوا فيها المناخ الملائم لفكرهم الثائر ضد العسف والجور اللذين تجسدا في الحجاج، كما وجدوا عند أميرها العقل الذي يتفهم، والقلب الذي يتألم، والفكر الذي يتعاطف مع أحلامهم في الحرية والعدل بين الناس حتى لقد كتب عمر بن عبد العزيز إلى الوليد بن عبد الملك يشكو إليه ما صنع الحجاج بأهل العراق، وعلم الحجاج بذلك، فزادت كراهيته لعمر، وكتب إلى الخليفة لرغبة الحجاج بعزل عمر بن عبد العزيز فتم عزله، فغادر المدينة منفيًا إلى حيث أقام في قرية السويداء من قرى حوران قرب دمشق[4].

- حياته بعد الخلافة:

تعددت الروايات في استخلاف سليمان بن عبد الملك لعمر بن عبد العزيز، فمنها ما ذكره ابن سعد في طبقاته، «عن سهيل بن أبي سهيل قال: سمعت رجاء بن حيوة يقول: لما كان يوم الجمعة لبس سليمان بن عبد الملك ثيابا خضر من خز، ونظر في المرآة فقال: أنا والله الملك الشاب. فخرج إلى الصلاة يصلي بالناس الجمعة فلم يرجع حتى وعك، فلما ثقل كتب كتابا عهده إلى ابنه أيوب، وهو غلام لم يبلغ فقلت: ما تصنع يا أمير المؤمنين؟ إنه مما يحفظ به الخليفة في قبره أن يستخلف الرجل الصالح. فقال سليمان: كتاب أستخير الله فيه وأنظر، ولم أعزم عليه، فمكث يومًا أو يومين، ثم خرقه ثم دعاني، فقال: ما ترى في داود بن سليمان؟ فقلت: هو غائب بقسطنطينية وأنت لا تدري أحي هو أم ميت؟ قال: يا رجاء فمن ترى؟ قال: فقلت: رأيك يا أمير المؤمنين، وأنا أريد أن أنظر من يذكر. فقال: كيف ترى في عمر بن عبد العزيز؟ فقلت: أعلمه والله فاضلاً خيارًا مسلمًا. فقال: هو على ذلك والله لئن وليته، ولم أول أحدًا من ولد عبد الملك لتكونن فتنة ولا يتركونه أبدًا يلي عليهم إلا أن أجعل أحدهم بعده -ويزيد بن عبد الملك غائب على الموسم- قال: فيزيد بن عبد الملك أجعله بعده، فإن ذلك مما يسكنهم ويرضون به، قلت: رأيك، قال: فكتب بيده: بسم الله الرحمن الرحيم، هذا كتاب من عبد الله سليمان أمير المؤمنين لعمر بن عبد العزيز، أني وليته الخلافة من بعدي، ومن بعده يزيد بن عبد الملك، فاسمعوا له وأطيعوا واتقوا الله، ولا تختلفوا فيطمع فيكم. وختم الكتاب. فأرسل إلى كعب بن حامد صاحب شرطه أن مر أهل بيتي فليجتمعوا، فأرسل إليهم كعب، فجمعهم، ثم قال سليمان لرجاء بعد اجتماعهم: اذهب بكتابي هذا إليهم فأخبرهم أنه كتابي ومرهم فليبايعوا من وليت. قال: ففعل

وآخرون، وسمع من معاذ باليمن في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم، توفي سنة أربع أو خمس وسبعين في أول خلافة عبد الملك بن مروان (ابن سعد، الطبقات الكبرى 6/ 117-118).

(1) الذهبي، سير أعلام النبلاء 5/ 120.

(2) الطبري، تاريخ الأمم والملوك 3/ 682. عمارة، عمر بن عبدالعزيز ضمير الأمة وخامس الخلفاء الراشدين، ص16.

(3) الطبري، تاريخ الأمم والملوك 3/ 682. عمارة، عمر بن عبد العزيز ضمير الأمة وخامس الخلفاء الراشدين، ص 16-17.

(4) الطبري، تاريخ الأمم والملوك 4/ 19. عمارة، عمر بن عبدالعزيز ضمير الأمة وخامس الخلفاء الراشدين، ص18.

رجاء، فلما قال لهم ذلك رجاء قالوا: سمعنا وأطعنا لمن فيه، وقالوا: ندخل فنسلم على أمير المؤمنين، قال: نعم. فدخلوا فقال لهم سليمان: هذا الكتاب -وهو يشير لهم وينظرون إليه في يد رجاء بن حيوة- هذا عهدي فاسمعوا وأطيعوا وبايعوا لمن سميت في هذا الكتاب. قال: فبايعوا رجلاً رجلاً. قال: ثم خرج بالكتاب مختومًا في يد رجاء»[1].

ولما مات سليمان تولى عمر بن عبد العزيز الخلافة بناء على ذلك العهد وتلك الوصية التي تركها سليمان لبني أمية خاصة ولعموم المسلمين، ولما تولى عمر الخلافة صعد إلى المنبر وقال في أول لقاء مع الأمة بعد استخلافه: أيها الناس إني قد ابتليت بهذا الأمر عن غير رأي كان مني فيه، ولا طلبة له، ولا مشورة من المسلمين وإني قد خلعت ما في أعناقكم من بيعتي، فاختاروا لأنفسكم. فصاح الناس صيحة واحدة: قد اخترناك يا أمير المؤمنين ورضينا بك فتولى أمرنا باليمن والبركة. وهنا شعر أنه لا مفر من تحمل مسؤولية الخلافة فأضاف قائلا يحدد منهجه وطريقته في سياسة الأمة المسلمة: أما بعد فإنه ليس بعد نبيكم نبي، ولا بعد الكتاب الذي أنزل عليه كتاب، ألا إن ما أحل الله حلال إلى يوم القيامة، ألا إني لست بقاض، ولكني منفذ، ألا وإني لست بمبتدع ولكني متبع، ألا إنه ليس لأحد يطاع في معصية الله، ألا إني لست بخيركم، ولكني رجل منكم غير أن الله جعلني أثقلكم حملا[2]. أيها الناس من صحبنا فليصحبنا بخمس، وإلا فلا يقربنا: يرفع إلينا حاجة من لا يستطيع رفعها، ويعيننا على الخير بجهده، ويدلنا على الخير على ما نهتدي إليه، ولا يغتابن عندنا الرعية، ولا يعترض فيما لا يعنيه[3]. أوصيكم بتقوى الله، فإن تقوى الله خلف كل شيء وليس من تقوى الله عز وجل خلف، واعملوا لآخرتكم، فإنه من عمل لآخرته كفاه الله تبارك وتعالى أمر دنياه، وأصلحوا سرائركم، يصلح الله الكريم علانيتكم، وأكثروا من ذكر الموت، وأحسنوا الاستعداد قبل أن ينزل بكم، فإنه هادم اللذات.. وإن هذه الأمة لم تختلف في ربها -عز وجل- ولا في نبيها ﷺ ولا في كتابها، وإنما اختلفوا في الدينار والدرهم، وإني والله لا أعطي أحدًا باطلاً، ولا أمنع أحدًا حقًّا[4]. ثم رفع صوته حتى أسمع الناس فقال: يا أيها الناس، من أطاع وجبت طاعته، ومن عصى الله فلا طاعة له، أطيعوني ما أطعت الله، فإذا عصيت الله فلا طاعة لي عليكم، وإن من حولكم من الأمصار والمدن إن هم أطاعوا كما أطعتم فأنا وليكم، وإن هم نقضوا فلست لكم بوال، ثم نزل[5].

وهكذا عقدت الخلافة لعمر بن عبد العزيز في ذلك اليوم، وهو يوم الجمعة لعشر خلون من صفر سنة تسع وتسعين[6].

بعدها باشر عمر بن عبد العزيز الخلافة بإصلاحات واسعة تمثلت في الحرص على العمل بالكتاب والسنة، والالتزام بالشورى، والعدل بين الناس، ورد مظالمهم، والمساواة بينهم، والالتزام بالحريات[7].

المبحث الثاني: سياسته في مكافحة الفساد المالي

أولاً: رؤيته ومنهجه في اقتصاد الدولة

لم تكن سياسة عمر الاقتصادية ارتجالية فهو مسؤول عن دولة، وكان يحسب حسابا لكل خطوة يخطوها ويضع الضمانات لكل عمل يعزم على تنفيذه[8]، ولقد اعتمد في سياسته الاقتصادية على أمرين أساسيين:

الأول: هو الاعتماد على الكتاب والسنة، وهذا

(1) ابن سعد، الطبقات الكبرى 5/ 335-336.

(2) ابن سعد، الطبقات الكبرى 5/ 240. الصلابي، الخليفة الراشد والمصلح الكبير عمر بن عبد العزيز شخصيته وعصره، ص 40.

(3) ابن سعد، الطبقات الكبرى 5/ 240. الصلابي، الخليفة الراشد والمصلح الكبير عمر بن عبد العزيز شخصيته وعصره، ص 40.

(4) ابن عبد الحكم، سيرة عمر بن عبد العزيز على ما رواه الإمام مالك بن أنس وأصحابه، ص 37. الصلابي، الخليفة الراشد والمصلح الكبير عمر بن عبد العزيز شخصيته وعصره، ص 41.

(5) ابن عبد الحكم، سيرة عمر بن عبد العزيز على ما رواه الإمام مالك بن أنس وأصحابه، ص 37. الصلابي، الخليفة الراشد والمصلح الكبير عمر بن عبد العزيز شخصيته وعصره، ص 41.

(6) الطبري، تاريخ الأمم والملوك 4/ 59. الصلابي، الخليفة الراشد والمصلح الكبير عمر بن عبد العزيز شخصيته وعصره، ص 41.

(7) الصلابي، الخليفة الراشد والمصلح الكبير عمر بن عبد العزيز شخصيته وعصره، ص 41-69.

(8) الصلابي، الخليفة الراشد والمصلح الكبير عمر بن عبد العزيز شخصيته وعصره، ص 236.

ما يبدو واضحًا من كتبه للعمال وخطبه الموجهة إلى رعيته، ومثال ذلك قوله في أحد كتبه: سَنَّ رسول الله ﷺ وولاة الأمر من بعده سننًا الأخذ بها اعتصام بكتاب الله وقوة على دينه، ليس لأحد تبديلها ولا تغييرها، ولا النظر في أمر خالقها[1].

أما الثاني: فهو ترسيخ قيم الحق والعدل ودفع الظلم، وهذا هو أساس سياسة عمر، فجميع الأهداف والوسائل التي اتبعها كانت تنسجم مع هذا الأساس. وإحقاق الحق ودفع الظلم هو أصل من أصول الشريعة الإسلامية ومقصد رئيسي من مقاصدها. قال تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ﴾[2]. ولتحقيق هذه الرؤية والسياسة الاقتصادية وضع عمر لنفسه أهدافًا رئيسية لتحقيقها، من أبرزها:

1- إعادة توزيع الدخل والثروة بشكل عادل:

لقد سعى عمر لإعادة توزيع الدخل والثروة بالشكل العادل الذي يرضي الله تعالى ويحقق قيم الحق والعدل التي وضعها عمر نصب عينيه فقد كان يراقب الانحرافات السابقة قبل خلافته[3]، ويلحظ آثارها السلبية على نفوس الرعية. وقد أدرك عمر بن عبد العزيز أن التفاوت الاجتماعي الكبير بين طبقات المجتمع ما هو إلا نتيجة لسوء توزيع الثروة، فرسم سياسته الجديدة على أساس العدل وإنصاف المظلومين والفقراء من أبناء المجتمع، وقد قام عمر ببعض الإجراءات التنفيذية لتحقيق هذا الهدف: منها أنه منع الأمراء والكبراء من الاستئثار بثروة الأمة، ومصادرة الأملاك المغصوبة ظلمًا التي استولى عليها الأمراء والكبراء، وإعادة هذه الأموال لأصحابها إذا عرفوا أو إلى بيت المال إذا لم يعرف أصحابها أو كانت من الأموال العامة[4]. فعلى سبيل المثال روى ابن عبد الحكم: «أنه قطع عن بني أمية جوائزهم وأرزاق أحراسهم، ورد ضياعهم إلى الخراج، وأبطل قطائعهم»[5].

ومنها أيضًا زيادة الإنفاق على الفئات الفقيرة والمحرومة ورعايتها، وتأمين مستوى الكفاية لها عن طريق الزكاة وموارد بيت المال الأخرى[6].

وقد طبق ذلك عمر عمليًّا حينما أمر بقضاء دين الغارمين، فكتب إليه عامله يقول له: إنا نجد الرجل له المسكن والخادم، وله الفرس والأثاث في بيته، فأجاب عمر: «لا بد للرجل من المسلمين من مسكن يأوي إليه رأسه، وخادم يكفيه مهنته، وفرس يجاهد عليه عدوه، وأثاث في بيته، فهو غارم فاقضوا ما عليه من الدين»[7]، فسياسة عمر هذه تهدف إلى كفاية الناس من حيث المسكن والمركب والأثاث، وهي حاجات أساسية، وضرورية للإنسان تصعب الحياة بدونها[8].

2- تحقيق التنمية الاقتصادية والرفاه الاجتماعي:

سعى عمر لتحقيق الهدف الذي رسمه لنفسه بوسائل عدة، وقد أوجد المناخ المناسب للتنمية عن طريق حفظ الأمن والقضاء على الفتن، ورد الحقوق لأصحابها وبذلك باتت الرعية مطمئنة على حقوقها، آمنة في أوطانها. كذلك أمر ببناء المرافق العامة والاعتناء بها؛ كالأنهار، والمواصلات، والطرق، وقد أكد عمر مبدأ الحرية الاقتصادية المنضبطة بضوابط الشريعة، فانتشر الناس في تجارتهم واستثمار أموالهم. واهتم كذلك بالزراعة، حيث كان القطاع الزراعي من أكبر القطاعات على المستوى الفردي، وله مردود على ميزانية الدولة، وقد جنى عمر والأمة كلها ثمرات هذه السياسة فعم الرخاء على البلاد والعباد[9].

(1) ابن عبد الحكم، سيرة عمر بن عبد العزيز على ما رواه الإمام مالك بن أنس وأصحابه، ص 36. الصلابي، الخليفة الراشد والمصلح الكبير عمر بن عبد العزيز شخصيته وعصره، ص 236.
(2) سورة الحديد، الآية 25. الصلابي، الخليفة الراشد والمصلح الكبير عمر بن عبد العزيز شخصيته وعصره، ص 236.
(3) للوقوف على الانحرافات السابقة قبل خلافته انظر: محمد، السياسة المالية لعمر بن عبد العزيز، ص 17- 36.
(4) عابدين، السياسة الاقتصادية والمالية للخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز، ص 58.
(5) ابن عبد الحكم، سيرة عمر بن عبد العزيز على ما رواه الإمام مالك بن أنس وأصحابه، ص 119.
(6) عابدين، السياسة الاقتصادية والمالية للخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز، ص 58.
(7) ابن عبد الحكم، سيرة عمر بن عبد العزيز على ما رواه الإمام مالك بن أنس وأصحابه، ص 132.
(8) عابدين، السياسة الاقتصادية والمالية للخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز، ص 62-63.
(9) عابدين، السياسة الاقتصادية والمالية للخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز، ص 68.

ثانيًا: سياسته في التعامل مع إيرادات الدولة

إن السياسة المالية بإيراداتها ونفقاتها تُعد أداة مهمة لتحقيق الأهداف الاقتصادية، لذلك سعى عمر إلى إلغاء الضرائب الظالمة، فرفع الجزية عمن أسلم، وألغى الضرائب الإضافية التي كانت تؤخذ من المزارعين، وألغى المكوس، كما حافظ على حقوق بيت المال المسلوبة، فأعاد إليه القطائع، والمظالم، وأوقف امتيازات الأمراء والموظفين، وبالغ في الاقتصاد في الإنفاق الإداري الحربي.

ومن أهم إيرادات بيت المال في عهد عمر: الزكاة، والجزية، والخراج، والعشور، والخمس، والفيء[1].

أما بخصوص الزكاة، فقد اهتم عمر بها اهتمامًا كبيرًا وأولاها عناية خاصة وحرص عليها لأنها حق فرضه الله للفقراء والمساكين والمنقطعين، والأرقاء، ولا يجوز التهاون فيه، واهتم بتوزيعها على مستحقيها، فأمر عمر ولاته بالبحث عنهم وإعطائهم حقهم، وفي حالة عدم وجود فقراء أو مساكين أو محتاجين أمر عمر بشراء رقاب الأرقاء وإعتاقهم من مال الزكاة[2].

والتزم عمر في مصارف الزكاة بالكتاب والسنة، مستندًا على قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِنَ اللهِ وَاللهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾[3].

كما اتبع عمر السنة في جباية الزكاة، فعين عمالاً ثقاةً مؤتمنين وأمرهم بجبايتها دون ظلم أو تعد، وأمرهم بكتابة براءة إلى الحول لدافعها[4]. وأمر عمر بأخذ الزكاة من جميع الأموال التي تجب فيها، فأخذت من عطاء العمال ومن المظالم إذا ردت لأصحابها ومن الأعطية إذا خرجت لأهلها[5].

وأما الجزية، فقد قام عمر أيضًا باتباع السنة في تحصيلها، حيث أسقطها عمن أسلم، لأنها فرضت على أهل الذمة وتسقط بالإسلام، ومع ذلك فقد استمر بعض خلفاء بني أمية في أخذها ممن أسلم تأويلاً منهم إنما أسلموا تهربًا منها[6].

وحينما تولى عمر الخلافة سارع إلى إلغائها على من أسلم منهم، وشدد على ذلك وكتب إلى العمال كتابًا جاء فيه: «من شهد شهادتنا واستقبل قبلتنا، واختتن، فلا تأخذوا منه الجزية»[7].

ولما سمع أهل الذمة عن عدالة عمر وسيرته سارعوا للدخول في الإسلام فشكا عامله ذلك، لأنه أدى إلى نقصان الجزية، فأجابه عمر: أما بعد فإن الله قد بعث محمد داعيًا ولم يبعثه جابيًا[8].

ولأن عمر اعتمد في سياسته على ترسيخ قيم الحق والعدل، فإنه رفع الظلم عن أهل الذمة، ورفق بمزارعيهم، وفرض الجزية عليهم حسب المقدرة المالية للفرد، فجعلها على ثلاث طبقات -للغني وللمتوسط وللفقير- وجعل صاحب الأرض يعطي جزيته من أرضه، والصانع يخرجها من كسبه، والتاجر من تجارته، وفرض الجزية حسب طاقة البلاد المالية، فجعلها على أهل الشام أكثر منها على أهل اليمن بسبب غناهم ويسارهم[9]، ورفع الجزية عن الفقراء الذين لا يستطيعون دفعها، وأجرى عليهم رزقًا من بيت المال، كما فعل عمر بن الخطاب ﷺ[10]، وخفض عمر الجزية عن أهل نجران حيث أمر بإحصائهم فتبين له أن عددهم نقص إلى العشر، وجزيتهم بقيت كما هي، فأخذ منهم مائتي حلة بدلاً من ألفين، وأسقط جزية من مات أو أسلم منهم[11].

لقد كان للإصلاحات في جباية الجزية آثار مالية لصالح بيت المال، فإسقاط الجزية عمن أسلم أدى إلى زيادة الثقة بين الحاكم والمحكوم والشعور بالعدل والإنصاف، وبالتالي أدى إلى إيقاف القلاقل والفتن التي كلفت الدولة نفقات طائلة، كما أن إسلام كثير من أهل الذمة جعلهم يدفعون الزكاة بدل الجزية والزكاة مقدارها أكبر، هذا مع استمرار دفع الخراج على الأرض، أما انتشار أجواء الأمن والعدل فقد زاد

(1) عابدين، السياسة الاقتصادية والمالية للخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز، ص 90-92.
(2) عابدين، السياسة الاقتصادية والمالية للخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز، ص 94.
(3) سورة التوبة، آية 60.
(4) ابن عبد الحكم، سيرة عمر بن عبد العزيز على ما رواه الإمام مالك بن أنس وأصحابه، ص 80.
(5) ابن سلام، الأموال، ص 175.
(6) عابدين، السياسة الاقتصادية والمالية للخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز، ص 108.
(7) ابن سلام، الأموال، ص 28.
(8) ابن سعد، الطبقات الكبرى 5/ 384.
(9) ابن سلام، الأموال، ص 25.
(10) ابن سلام، الأموال، ص 25.
(11) عابدين، السياسة الاقتصادية والمالية للخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز، ص 109.

من الإنتاج، حيث اندفع الناس للإنتاج والتنمية[1].

وكذلك الحال بخصوص الخراج فقد ارتفع إيراده في زمن عمر بشكل ملحوظ عمن سبقه من الخلفاء، فعلى سبيل المثال بلغ خراج العراق في عهده مائة وأربعة وعشرين مليون درهم[2]. وكانت هذه الزيادة نتيجة لسياسة عمر الإصلاحية فقد منع بيع الأرض الخراجية فحافظ على المصدر الرئيسي للإنتاج، كما اعتنى بالمزارعين، ورفع عنهم الضرائب والمظالم التي كانت تعوق إنتاجهم، واتبع سياسة الإصلاح والإعمار وإحياء الأرض الموات، كما اهتم ببناء مشاريع البنية الأساسية للقطاع الزراعي، فبنى الطرق والقنوات وغير ذلك مما يشجع المزارعين على الزراعة، وكل هذه الإصلاحات الخراجية أثمرت في النهاية وأدت إلى ارتفاع الخراج زمن عمر في معظم المدن والمناطق الزراعية[3].

أما العشور فقد اهتم عمر بإيراداتها، ووضع مبادئها للعمال، وأمر بكتابة كتاب لدافعها لإعفائه منها للحول القادم، كما منع قبض العشور التي كانت تفرض على الناس بغير حق. وقد قام عمر بالعديد من الإصلاحات والتنظيمات في مجال التجارة ساهمت بدورها في ازدهار الحركة التجارية وزادت من حصيلة إيرادات العشور، وتوافرت موارد جديدة للدولة، استطاع عمر أن ينفقها على الصالح العام[4].

كذلك تعامل عمر مع خمس الغنائم والفيء بحذر شديد، لأنه لما تولى الخلافة توجه لإصلاح الأوضاع الداخلية للدولة، لذلك لم تكثر الفتوحات في زمنه، حيث استعاض عنها بالدعوة والقدوة الحسنة، فقد بعث بكتب للملوك والشعوب فدخل الكثير من الناس في الإسلام بدون قتال، ولهذا لم تتحقق موارد كثيرة من خمس الغنائم زمن عمر، وما كان موجودًا في بيت المال منه كان مصدره الفتوحات السابقة[5]. ومع ذلك فقد سعى لإصلاح موازنة خمس الغنائم، فقد جعل للخمس بيت مال مستقل عن الأموال الأخرى[6]. وكان خلفاء بني أمية قبل عمر قد قسموا الخمس للولاة أو للخليفة، فلما ولي عمر الخلافة أمر بوضعه في مواضعه المذكورة في سورة الأنفال، وآثر به أهل الحاجة منهم حيث كانوا[7].

وقد أمر بعشرة آلاف دينار من سهم ذوي القربى فقسمها في بني هاشم وساوى بين الذكر والأنثى، والصغير والكبير، فكتبت إليه فاطمة بنت الحسين تشكر له ما صنع وتقول: «أما بعد، فأصلح الله أمير المؤمنين وأعانه على ما ولاه وعصم له دينه، فإن أمير المؤمنين كتب إلى أبي بكر بن حزم أن يقسم فينا مالا من الكتيبة ويتحرى بذلك ما كان يصنع من كان قبله من الأئمة الراشدين المهديين، فقد بلغنا ذلك وقسم فينا، فوصل الله أمير المؤمنين وجزاه من وال خير ما جزى أحدا من الولاة، فقد أصابتنا جفوة واحتجنا إلى أن يعمل فينا الحق، فأقسم لك بالله يا أمير المؤمنين لقد اختدم من آل رسول الله ﷺ من كان لا خادم له، واكتسى من كان عاريًا، واستنفق من كان لا يجد ما يستنفق»[8].

ولقد تمسك عمر في حق الخمس، فلما فتحت الأندلس قبل خلافة عمر لم يخمسوها فأمر عامله عليها أن يبين العنوة من أرضها ويأخذ منها الخمس[9].

أما الفيء فتصرف فيه تبعًا لما ورد في القرآن والسنة وسيرة الخلفاء الراشدين، فقد كتب كتابًا ذكر فيه من الأموال والقرى التي أفاء الله بها على رسوله ﷺ مما لم يوجف عليه المسلمون بخيل ولا ركاب، واستدل بآيات سورة الحشر التي نزلت في ذلك، وبين أن ما من أحد من المسلمين إلا له حق في الفيء، فقد ذكرت الآيات المهاجرين والأنصار ومن جاء بعدهم من المسلمين بعد الهجرة الأولى حتى تنقضي الدنيا. وهو بذلك موافق لاجتهاد عمر بن الخطاب في جعل الفيء موقوفًا على أجيال المسلمين[10].

(1) عابدين، السياسة الاقتصادية والمالية للخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز، ص 110-111.
(2) الريس، الخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية، ص 238.
(3) الصلابي، الخليفة الراشد والمصلح الكبير عمر بن عبد العزيز شخصيته وعصره، ص 247.
(4) عابدين، السياسة الاقتصادية والمالية للخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز، ص 118.
(5) عابدين، السياسة الاقتصادية والمالية للخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز، ص 123.
(6) ابن سعد، الطبقات الكبرى 5/ 384.
(7) عابدين، السياسة الاقتصادية والمالية للخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز، ص 124.
(8) ابن سعد، الطبقات الكبرى 5/ 390.
(9) حسن، تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي، ص 320.
(10) أبو يوسف، كتاب الخراج، ص 27. ابن عبد الحكم، سيرة عمر بن عبد العزيز على ما رواه الإمام مالك بن أنس

ونظر عمر في مصارف الخمس فوجدها موافقة لمصارف الفيء، فرأى أن يضمه إليه -كما فعل عمر بن الخطاب- ويصرف منها على جميع مصالح المسلمين، وكتب في ذلك كتابًا[1].

لقد ساعدت إصلاحات عمر في إيرادات الخمس والفيء على تحقيق أهداف سياسته الاقتصادية فتوزيعه للخمس على الأسهم المذكورة في القرآن مع إيثاره لذوي الحاجة أينما وجدوا ساعد على تحقيق إعادة توزيع الدخل والثروة، وشعر الناس بالعدل وزوال الظلم بسبب هذه السياسة الرشيدة[2].

ثالثًا: سياسته في الإنفاق العام

1- إنفاق عمر على الرعاية الاجتماعية:

لتحقيق هدف إعادة توزيع الدخل والثروة سعى عمر إلى زيادة الإنفاق على الفقراء والمحتاجين وتأمين الرعاية الصحية والاجتماعية لهم، وهذه مطالب شرعية جاءت في القرآن الكريم والسنة النبوية[3]، وقد بدأ عمر بالإنفاق على الأصناف الذين ورد ذكرهم في القرآن من الفقراء والمساكين وابن السبيل والغارمين.. إلخ، ثم بعد ذلك انتقل إلى فئات أخرى رأى عمر الإنفاق عليهم من باب تحقيق مصالح عامة رأى هو أهميتها للارتقاء بالمجتمع المسلم كالعلماء، والأطفال، وبعض أهل الذمة من المحتاجين.. إلخ.

ولعلنا نورد هنا بعض الشواهد التي تؤكد اهتمام عمر بكل طبقات المجتمع وشرائحه وخاصة الفقراء والمساكين والضعفاء وغيرهم من الفئات المحتاجة، فأما الفقراء والمساكين فقد كان عمر يسعى إلى إغنائهم، ومما يؤكد ذلك قصته المشهورة مع زوجته فاطمة حينما رأته يبكي وسألته عن سبب بكائه فقال لها: تقلدت أمر أمة محمدﷺ فتفكرت في الفقير الجائع، والمريض الضائع، والعاري المجهود، والمظلوم المقهور، والغريب المأسور، والكبير، وذي العيال في أقطار الأرض، فعلمت أن ربي سيسألني عنهم، وأن خصمهم دونهم محمد ﷺ فخشيت ألا تثبت لي حجة عند خصومته فرحمت نفسي فبكيت[4].

هذه القصة توضح لنا سياسة عمر في الإنفاق على الفئات المحتاجة، وهي مليئة بالمعاني والعظات والعبر، ويتضح منها استشعار عمر بعظم المسؤولية الملقاة على عاتقه، انطلاقا من حديث النبي ﷺ الذي قال فيه: «ألا كلكم راع، وكلكم مسؤول عن رعيته، فالأمير الذي على الناس راع وهو مسؤول عن رعيته.. إلخ» الحديث[5].

لذلك عمل عمر على سد احتياجات الناس، وخصص دارًا لإطعام الفقراء والمساكين وأبناء السبيل[6]. ومن الفئات التي اهتم بها عمر أيضًا الغارمون فكتب إلى ولاته يحثهم على قضاء الدين عن الغارمين، ومما يؤكد ذلك أن واليه على الكوفة اجتمعت عنده أموال فسأل عمر عنها فأجاب: كتبت تذكر أنه قد اجتمعت عندك أموال بعد أعطية الجند، فأعط منهم من كان عليه دين في غير فساد، أو تزوج فلم يقدر على نقد، والسلام[7]. وكتب كتابا قرئ في مسجد الكوفة: من كانت عليه أمانة لا يقدر على أدائها فأعطوه من مال الله، ومن تزوج امرأة فلم يقدر أن يسوق إليها صداقها فأعطوه من مال الله[8].

كذلك اهتم عمر بالمساجين والإنفاق عليهم من بيت مال المسلمين، وأمر برعايتهم والإنفاق عليهم، وكتب عمر إلى العمال بقوله: «لا تدعن في سجونكم أحدًا من المسلمين في وثاق لا يستطيع أن يصلي قائمًا، ولا يبيتن في قيد إلا رجل مطلوب بدم، وأجروا عليهم من الصدقة ما يصلحهم في طعامهم وأدمهم، والسلام»[9] وأمر لأهل السجون برزق وكسوة في الصيف والشتاء[10].

ومن الذين اهتم بهم عمر أيضا المسافرون

وأصحابه، ص78-79. عابدين، السياسة الاقتصادية والمالية للخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز، ص 124-125.

(1) ابن عبد الحكم، سيرة عمر بن عبد العزيز على ما رواه الإمام مالك بن أنس وأصحابه، ص78-79.

(2) عابدين، السياسة الاقتصادية والمالية للخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز، ص 126.

(3) الصلابي، الخليفة الراشد والمصلح الكبير عمر بن عبد العزيز شخصيته وعصره، ص 252.

(4) ابن عبد الحكم، سيرة عمر بن عبد العزيز على ما رواه الإمام مالك بن أنس وأصحابه، ص 138. الذهبي، سير أعلام النبلاء 5/ 131-132.

(5) البخاري، صحيح البخاري 2/ 5. مسلم، صحيح مسلم 3/ 1409. الصلابي، الخليفة الراشد والمصلح الكبير عمر بن عبد العزيز شخصيته وعصره، ص 252.

(6) ابن سعد، الطبقات الكبرى 5/ 378.

(7) ابن عبد الحكم، سيرة عمر بن عبد العزيز على ما رواه الإمام مالك بن أنس وأصحابه، ص 58.

(8) ابن سعد، الطبقات الكبرى 5/ 374.

(9) أبو يوسف، كتاب الخراج، ص 150.

(10) ابن سعد، الطبقات الكبرى 5/ 356.

وأبناء السبيل، فأمر عماله ببناء بيوت الضيافة على الطرق لرعاية المسافرين والاهتمام بهم، وشاهد ذلك ما رواه الطبري قال: «كتب عمر إلى سليمان بن أبي السري، أن اعمل خانات في بلادك فمن مر بك من المسلمين فأقروهم يوما وليلة، وتعهدوا دوابهم، فمن كانت به علة فأقروه يومين وليلتين، فإن كان منقطعا به فقووه بما يصل به إلى بلده»[1]. كذلك أمر بالاهتمام بالحجاج، والإنفاق عليهم ورعاية ضعيفهم وإغناء فقيرهم[2].

أما فيما يخص فك الرقاب فخير شاهد يوضح لنا اهتمام عمر بفك الرقاب ما رواه يحيى بن سعيد عامل صدقاته على أفريقية حينما قال: بعثني عمر بن عبد العزيز على صدقات أفريقية فجمعتها، وطلبت فقراء نعطيهم إياها فلم نجد بها فقيرًا، ولم نجد من يأخذها مني -قد أغنى عمر بن عبد العزيز الناس- فاشتريت بها رقابًا فأعتقتهم وولاؤهم للمسلمين[3]. هذا بالإضافة إلى إنفاق عمر على العلماء لكي يتفرغوا لدعوة الناس وتعليمهم.

واتسعت رعاية عمر الاجتماعية لتشمل جميع فئات الأمة حتى الأطفال الصغار لم يتجاهلهم وحدد لهم مبلغًا من المال ليستعين به ذووهم على تربيتهم، واهتم بمواطنيه من أهل الذمة، فكان ينفق على فقرائهم من بيت مال المسلمين، كما شجع عمر التجار والمحسنين على المساهمة في الإنفاق في سبيل الله لمساعدة الفقراء والمساكين والأرامل وبناء المرافق العامة وحفر الآبار، وتشييد المساجد وغير ذلك، وهذا من جهته يخفف الأعباء المالية على بيت مال المسلمين في العاصمة وأقاليمها الواسعة[4].

2- ترشيد الإنفاق في مصالح الدولة:

كانت سياسة عمر بن عبد العزيز في ميدان الإنفاق تقوم على أساس مبدأ الرشد الاقتصادي أو ما يعبر عنه بمبدأ القوامة في الإنفاق، ومقتضاه البعد عن الإسراف والتبذير والبعد عن الشح والتقتير[5]. ومن أهم الخطوات التي اتخذها عمر في مجال ترشيد الإنفاق في مصالح الدولة ما يلي:

أ- قطع الامتيازات الخاصة بالخليفة وبأمراء الأمويين:

وفي هذا المجال أعاد عمر القطائع والحقوق الخاصة إلى أصحابها، والحقوق العامة إلى بيت المال، وبدأ بنفسه وبآل بيته، وكان عمر لا يأخذ من بيت المال شيئا، فقالوا له: «لو أخذت ما كان يأخذ عمر بن الخطاب؟ فقال: إن عمر بن الخطاب لا مال له، وأنا مالي يغنيني»[6]. وحينما أحضرت مراكب الخلافة لعمر بعد موت سليمان، طلب بغلته وأمر بوضع المراكب والفرش والزينة في بيت المال، وكان عادة الخلفاء قبله أن يأخذ ورثة الخليفة الميت ما استعمل من ثيابه وعطوره ويرد الباقي إلى الخليفة الجديد، فلما استخلف عمر قال: ما هذا لي ولا لسليمان، ولا لكم، ولكن يا مزاحم ضم هذا كله إلى بيت مال المسلمين[7].

وكان عمر لا يستعمل الأموال العامة لحاجته الخاصة مطلقا، فكان بذلك المثل الأعلى والقدوة الصالحة لولاته وعماله. ويروى في ذلك أن أمير الأردن بعث بسلتي رطب إلى عمر، وقد جيء بها على دواب البريد، فلما وصلت عمر أمر ببيعها وجعل ثمنها في علف دواب البريد[8]. ومرة كتب إلى عامل له يشتري عسلا، وحدث أن عامله حمله على مركب من البريد، فلما أتى عمر: قال: على ما حمله؟ قالوا: على البريد، فأمر بذلك العسل فبيع، وجعل ثمنه في بيت مال المسلمين، وقال له: أفسدت علينا عسلك[9].

ب ـ ترشيد الإنفاق الإداري:

سعى عمر إلى تعويد أعوانه وولاته على الاقتصاد في أموال المسلمين، فعندما طالب والي المدينة بكر بن محمد أن يُصرف له شمع فأجابه

(1) الطبري، تاريخ الأمم والملوك 4/ 69.
(2) عابدين، السياسة الاقتصادية والمالية للخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز، ص 139.
(3) ابن عبد الحكم، سيرة عمر بن عبد العزيز على ما رواه الإمام مالك بن أنس وأصحابه، ص 58.
(4) ابن عبد الحكم، سيرة عمر بن عبد العزيز على ما رواه الإمام مالك بن أنس وأصحابه، ص 58. عابدين، السياسة الاقتصادية والمالية للخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز، ص 140-141.
(5) عابدين، السياسة الاقتصادية والمالية للخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز، ص 142.
(6) ابن عبد ربه، العقد الفريد 5/ 181.
(7) ابن عبد الحكم، سيرة عمر بن عبد العزيز على ما رواه الإمام مالك بن أنس وأصحابه، ص 34-35.
(8) ابن عبد الحكم، سيرة عمر بن عبد العزيز على ما رواه الإمام مالك بن أنس وأصحابه، ص 47.
(9) ابن الجوزي، سيرة ومناقب عمر بن عبد العزيز الخليفة الزاهد، ص 188.

عمر: لقد عهدتك يا ابن أم حزم وأنت تخرج من بيتك في الليلة الشاتية المظلمة بغير مصباح، ولعمري لأنت يومئذ خير منك اليوم، ولقد كان في فتائل أهلك ما يغنيك، والسلام[1]. وكتب إليه أيضا وقد طلب قراطيس للكتابة: إذا جاءك كتابي هذا فأرق القلم واجمع الخط، واجمع الحوائج الكثيرة في الصحيفة الواحدة، فإنه لا حاجة للمسلمين في فضل قول أضر ببيت مالهم[2].

يلحظ من هذه الأمثلة والشواهد السابقة -وما هي إلا غيض من فيض- حرص عمر بن عبد العزيز على المال العام، وحث ولاته على الاستغلال الأمثل لموارد الدولة، فعمر يريد من العامل أن يستغل الأوراق في الرسائل إلى أقصى درجة، حتى لا تضيع أموال المسلمين فيما لا طائل من ورائه[3].

جـ - ترشيد الإنفاق الحربي:

خاضت الدولة الأموية حروبًا داخلية وخارجية، كلفت ميزانية الدولة الشيء الكثير، منها حملة القسطنطينية زمن سليمان بن عبد الملك حيث كلفت الكثير من الأموال والشهداء دون جدوى، فما كان من عمر بعد استخلافه مباشرة إلا أن أرسل كتابا يأمر فيه مسلمة بن عبد الملك قائد الحملة بالعودة بعد أن أصاب الجيش ضيق شديد[4].

رابعًا: الوقاية من الفساد المالي في عهده

لقد قام عمر بأمور عدة في سبيل حماية المجتمع ووقايته من الفساد المالي قبل حدوثه، وكما يقال: «الوقاية خير من العلاج» وتجنب الخطأ والوقوع فيه خير من معالجته بعد حدوثه. فعمر إذن لم يدخر وسعًا إلى جانب ما يبذله من إصلاح الوضع المالي القائم ودولة الإسلام آنذاك، بل اتخذ خطوات استباقية لاستئصال الفساد وقطع دابره قبل أن يحدث. ومن أهم الخطوات التي انتهجها عمر في سبيل ذلك ما يلي:

1- **العدل:**

لقد أشرنا إلى أن العدل كان من أبرز الركائز التي اعتمد عليها عمر في حكمه منذ توليه الخلافة، وما ذاك إلا لإدراكه الحقيقي بأن العدل عامل مهم في تحقيق الاستقرار الكامل في النهج الإصلاحي والعملية الاقتصادية، ويظهر ذلك من سؤال عمر لمحمد بن كعب القرظي حيث قال: «دعاني عمر بن عبد العزيز، فقال: صف لي العدل، فقلت: بخ، سألت عن أمر جسيم، كن لصغير الناس أبا، ولكبيرهم ابنا، وللمثل منهم أخًا، وللنساء كذلك، وعاقب الناس على قدر ذنوبهم، وعلى قدر أجسادهم، ولا تضربن لغضبك سوطًا واحدًا فتعد من العادين»[5].

ويتضح أيضا من جوابه لما كتب بعض عماله إليه: أما بعد: «فإن مدينتنا قد خربت فإن رأى أمير المؤمنين أن يقطع لنا مالاً نرمها به، فكتب إليه عمر: إذا قرأت كتابي هذا فحصنها بالعدل ونق طرقها من الظلم فإنه مرمتها، والسلام»[6]. فإقامة العدل والاهتمام به عند عمر أهم من إقامة البناء وترميمه.

2- **رفع الظلم:**

ومن الأمور التي تعين على تفادي الفساد والوقوع فيه رفع الظلم عن الناس، لأن الظلم عواقبه وخيمة ويثبط الهمم ويقعد عن المشاركة الإيجابية في المحافظة على المكتسبات أو الاندماج في البناء الشامل، ويؤثر على الشعور بالانتماء إلى المجتمع. فعند رفع الظلم يصبح المجتمع مشاركا في المحافظة على المقدرات، ويدفع عجلة البناء بكل فاعلية[7]. ويصبح الجميع مسؤولون عن مكافحة الفساد بكل أنواعه وأشكاله.

3- **الاستفادة من التجارب السابقة:**

إن الاستفادة من التجارب السابقة والخبرات أمر مهم يعين على تفادي الوقوع في الخطأ، لأن التطبيقات السابقة والناجحة محطات إيجابية في

(1) ابن عبد الحكم، سيرة عمر بن عبد العزيز على ما رواه الإمام مالك بن أنس وأصحابه، ص 55.
(2) ابن عبد الحكم، سيرة عمر بن عبد العزيز على ما رواه الإمام مالك بن أنس وأصحابه، ص 55.
(3) عابدين، السياسة الاقتصادية والمالية للخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز، ص 146.
(4) ابن عبد الحكم، سيرة عمر بن عبد العزيز على ما رواه الإمام مالك بن أنس وأصحابه، ص 33. عابدين، السياسة الاقتصادية والمالية للخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز، ص 146.
(5) السيوطي، تاريخ الخلفاء، ص 274-275.
(6) السيوطي، تاريخ الخلفاء، ص 263.
(7) الرواحنه، منهج عمر بن عبد العزيز ﷺ في الإصلاح الاقتصادي.

عرف التاريخ إذا ما استدعاها المرء واستعملها حسب منهج إيجابي يحاكي لغة العصر، فبذلك يتجاوز نقطة صفر البداية، ويبدأ من حيث انتهى الآخرون، فلذا كتب عمر لما ولي الخلافة إلى سالم بن عبد الله أن اكتب إلي بسيرة عمر بن الخطاب لأعمل بها[1].

4- اتخاذ البطانة الصالحة:

إن من أهم الأمور المعينة على تفادي الفساد، اتخاذ البطانة الصالحة الإيجابية الفعالة في البناء الإصلاحي، وقد تنبه عمر لذلك الأمر المهم فاتخذ له بطانة صالحة ناصحة، ويظهر ذلك من خلال توصيته لمن حوله بالنصح والتوجيه. قال عمرو بن المهاجر: إن عمر بن عبد العزيز قال له ذات مرة: يا عمرو، إذا رأيتني قد ملت عن الحق، فضع يدك في تلابيبي، ثم هزني، ثم قل لي: ماذا تصنع[2].

5- محاربة الرشوة وإغلاق مداخلها باسم الهدية:

قال عمرو بن المهاجر: «اشتهى عمر بن عبد العزيز تفاحا، فأهدى له رجل من أهل بيته تفاحا، فقال: ما أطيب ريحه وأحسنه، ارفعه يا غلام للذي أتى به، وأقرئ فلانا السلام وقل له: إن هديتك وقعت عندنا بحيث نحب، فقلت: يا أمير المؤمنين، ابن عمك، ورجل من أهل بيتك، وقد بلغك أن النبي ﷺ كان يأكل الهدية، فقال: ويحك، إن الهدية كانت للنبي ﷺ لهدية، وهي لنا اليوم رشوة»[3].

6- المحافظة على الأمن السياسي والاجتماعي:

إن الأمن بالنسبة للرعية مهم جدا، وإن حياة الناس لا تستقيم إلا مع وجوده؛ سواء كان سياسيا أو اجتماعيا أو اقتصاديا، لذلك عمل عمر جاهدا على توفير الأمن للناس بجميع نواحيه، ومما يؤكد استيعاب عمر لأهمية الأمن واللحمة بين الحاكم والمحكومين قوله: «قرة عين الملوك في استفاضة الأمن في البلاد، وظهور مودة الرعية لهم، وحسن ثنائهم عليهم»[4].

وكان عمر يشرف بنفسه على ذلك ويتحسس أخبار الناس، ومما يروى في ذلك: «أنه خرج يومًا في ولايته الخلافة بالشام فركب هو ومزاحم -وكان كثيرًا ما يركب فيلقى الركبان يتحسس الأخبار عن القرى- فلقيهما راكب من أهل المدينة، وسألاه عن الناس وما وراءه وهو الأمر الذي خرجا من أجله فقال لهما: إن شئتما جمعت لكما خبري، وإن شئتما بعضته تبعيضا. فقالا: بل اجمعه، فقال: إني تركت المدينة والظالم بها مقهور، والمظلوم بها منصور، والغني موفور، والعائل مجبور، فسر بذلك عمر وقال: والله لأن تكون البلدان كلها على هذه الصفة أحب إلي مما طلعت عليه الشمس»[5].

7- العمل المتواصل وعدم تأجيل عمل اليوم إلى يوم آخر:

إن الاستمرار في العمل بنسق واحد مستمر يؤدي إلى الغاية المنشودة، وما أنجز من العمل فإنه يأخذ دوره وأثره في حركة الإصلاح، ولا يشكل عبئا على عناصر العمل في اليوم التالي ومما يؤكد حرص عمر على ذلك، إجابته السريعة على بعض إخوانه لما قال له: يا أمير المؤمنين، لو ركبت فتروحت، قال عمر: فمن يجزي عمل ذلك اليوم. قال: تجزيه من الغد، قال: لقد فدحني عمل يوم واحد، فكيف إذا اجتمع علي عمل يومين[6].

8- المرجعية الثابتة للولاة في الإصلاح:

من الأمور التي تساعد على سد منافذ الفساد وأبوابه، المرجعية الثابتة للولاة والعمال في الإصلاح وعدم فتح مداخل الهوى أو رغبات النفوس على المنهاج الإصلاحي، لأنه بذلك ترتفع وتيرة الظلم والإفساد، قال يحيى الغساني[7]: «لما ولاني عمر بن عبد العزيز الموصل قدمتها فوجدتها من

(1) ابن عبد الحكم، سيرة عمر بن عبد العزيز على ما رواه الإمام مالك بن أنس وأصحابه، ص 99.
(2) الرواحنه، منهج عمر بن عبد العزيز ﷺ في الإصلاح الاقتصادي.
(3) السيوطي، تاريخ الخلفاء، ص 268.
(4) ابن الجوزي، سيرة ومناقب عمر بن عبد العزيز الخليفة الزاهد، ص 104.
(5) ابن عبد الحكم، سيرة عمر بن عبد العزيز على ما رواه الإمام مالك بن أنس وأصحابه، ص 106.
(6) ابن عبد الحكم، سيرة عمر بن عبد العزيز على ما رواه الإمام مالك بن أنس وأصحابه، ص 50.
(7) يحيى بن يحيى الغساني: من علماء دمشق، له علم بالفتوى والقضاء، وله أحاديث، توفي سنة 135هـ (ابن سعد، الطبقات الكبرى 7/ 466).

أكثر البلاد سرقة ونهبا فكتبت إليه أعلمه حال البلد وأسأله: آخذ الناس بالظنة، وأضربهم على التهمة؟ أو آخذهم بالبينة وما جرت عليه السنة؟ فكتب إلي أن آخذ الناس بالبينة، وما جرت عليه السنة، فإن لم يصلحهم الحق فلا أصلحهم الله، قال يحيى: ففعلت ذلك؟ فما خرجت من الموصل حتى كانت من أصلح البلاد وأقلها سرقة ونهبا»[1].

ومنها ما قال السائب بن محمد[2]: «كتب الجراح بن عبد الله إلى عمر بن عبد العزيز: إن أهل خراسان قوم ساءت رعيتهم، وإنه لا يصلحهم إلا السيف والسوط، فإن رأى أمير المؤمنين أن يأذن لي في ذلك. فكتب إليه عمر: أما بعد، فقد بلغني كتابك تذكر أن أهل خراسان قد ساءت رعيتهم وأنه لا يصلحهم إلا السيف والسوط، فقد كذبت، بل يصلحهم العدل والحق، فابسط ذلك فيهم، والسلام»[3].

قال له عمر ذلك لأنه يدرك تمامًا أن إهانة النفس البشرية وهدر كرامتها يتعارض مع المبادئ الثابتة في الكتاب والسنة، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ﴾، ولأن الشخصية المقهورة، لا تصلح في مشروعات التنمية والإصلاح، فضلا أن تكون صالحة الانتماء[4].

9- قمع محاولات تزوير النقود:

الأصل أن يكون للنقود أوزانًا معروفة؛ سواء كانت من ذهب أو فضة، وذلك للحفاظ على قيمتها الشرائية، وإن ضخ السيولة النقدية بغير ضبط قد يؤثر على الوضع الاقتصادي، ويزعزع ثقة الناس بهذه الأموال التي يتعاملون بها، روى الواقدي عن أبي الزناد عن أبيه قال: «إن عمر بن عبد العزيز أتى برجل يضرب على غير سكة السلطان، فعاقبه وسجنه، وأخذ حديده فطرحه في النار»[5].

كما حث على تبديل العملات المضروبة من الأسواق، قال الأوزاعي: «كتب عمر بن عبد العزيز إلى صاحب بيت الضرب بدمشق: إن من أتاك من فقراء المسلمين بدينار ناقص فأبدله له بوازن»[6].

المبحث الثالث: دوره في مكافحة الفساد الإداري

أولاً: سياسته في اختيار الولاة والقضاة وموظفي الدولة

كان لعمر سياسته الخاصة في اختيار الولاة والقضاة وسائر الموظفين، فكان يحرص على الاعتماد على أكثر العناصر كفاءةً وعلمًا وإيمانًا وقبولاً لدى جماهير المسلمين، ولم يلزم نفسه أبدا بانتقاء العناصر الإدارية من حزب بني أمية، بل على العكس تجاوز رجال هذا الحزب على الرغم مما يمتلكه بعضهم من كفاءات إدارية، رغبة منه في كسر الاحتكار الإداري، والانفتاح على الصفوة من أبناء الأمة عربًا وعجمًا وموالي.

ويسرد الإمام الأوزاعي حوارًا دار بين عمر وبين أشراف بني أمية يؤكد رغبة الخليفة وعزمه على التزام هذه السياسة؛ فقد قال عمر لهؤلاء الأشراف يومًا: أتحبون أن أولي كل رجل منكم جندًا؟ فأجابه أحدهم: لم تعرض علينا ما لا تفعله؟ فقال عمر: أترون بساطي هذا؟ إني لأعلم أنه يصير إلى بلاء وفناء، وإني لأكره أن تدنسوه بأرجلكم، فكيف أوليكم ديني؟ أوليكم أعراض المسلمين وأبشارهم؟ هيهات لكم هيهات. فقالوا له: لم؟ أما لنا قرابة؟ أما لنا حق؟ فأجابهم عمر: ما أنتم وأقصى رجل من المسلمين عندي إلا سواء[7].

ومن حنكته وحسن سياسته الإدارية أنه لم يكن ليولي أحدًا حتى يسأل عنه أهل الخبرة والدراية بالوظائف، وبمن يصلح لها من الرجال، ومن ذلك أنه استشار أحد الخبراء ويدعى أبا مجلز[8] في رجلين هما: عبد الرحمن بن عبد الله القشيري، وعبد الرحمن بن نعيم، فقال أبو مجلز عن الأول: يكافئ الأكفاء ويعادي الأعداء، وهو أمير يفعل ما يشاء، ويقدم إن وجد من يساعده. وقال عن الثاني: يحب العافية والتأني وهو أحب إلي.

فولى عمر الأول الخراج لما يقتضيه من المضاء

(1) السيوطي، تاريخ الخلفاء، ص 268-269.
(2) السائب بن محمد: لم أعثر له على ترجمة.
(3) السيوطي، تاريخ الخلفاء، ص 273.
(4) الرواحنه، منهج عمر بن عبد العزيز ﷺ في الإصلاح الاقتصادي.
(5) البلاذري، فتوح البلدان، ص 455.
(6) ابن سعد، الطبقات الكبرى 5/ 375.
(7) السيوطي، تاريخ الخلفاء، ص 167. خليل، ملامح الانقلاب الإسلامي في خلافة عمر بن عبد العزيز، ص 148-149.
(8) هو لاحق بن حميد السدوسي البصري، أبو مجلز سمع من جندب بن عبد الله، ومعاوية، وابن عباس، وسمرة بن جندب، وأنس بن مالك، توفي سنة 106هـ. الصفدي، الوافي بالوفيات 24/ 296.

والعزيمة وكانت شخصيته تصلح لذلك، وولى الآخر الصلاة والحرب حبًّا في العافية وتجنبا لإراقة الدماء، وكانت نفسيته تتلاءم مع عمله ذلك[1].

لقد جاء عمر إلى الخلافة وكانت هناك بعض المشاكل في المجتمع، من أبرزها وجود بعض الحكام والولاة الظلمة، الذين تحكموا في مصائر الناس ومواردهم، وقد تنبه عمر إلى هذه المعضلة مبكرا، فراح يعمل على إعادة ثقة الناس في أنفسهم وفي ولاتهم، من خلال إجراءات العزل التي طالت الظلمة منهم، والتعيينات التي شملت أهل القوة والأمانة، ومن ذلك أنه:

استعمل على إفريقية والمغرب إسماعيل بن عبد الله مولى بني مخزوم وكان رجلاً حسن السيرة، وأسلم في ولايته خلق كثير من بلاد البربر، وعزل عنها يزيد بن أبي مسلم، وكان جبارًا من ولاة الحجاج[2].

وكان عبد الله بن الأهتم[3] من قرابات عمر بن عبد العزيز، وكان الجراح والي خراسان قد استعمل ابن الأهتم على بعض الأقاليم ليرضي بذلك عمر، فأمر عمر بعزله لعدم كفاءته[4].

وهكذا جرى مع باقي الولايات والأمصار، أبقى من فيه خير للناس وللأمة على ولايته، أما الذي ظهر ظلمه وجوره وكثرت الشكاوى عليه فإن عمر قام بعزله دون محاباة أو مجاملة، وولى مكانه من هو خير منه، والأمثلة في ذلك كثيرة لا يتسع المقام لاستعراضها جميعًا.

ولإنجاح هذه الإجراءات عمل عمر على التوسيع على عماله في النفقة، يعطي الرجل منهم في الشهر مائة دينار، ومائتي دينار، وكان يتأول أنهم إذا كانوا في كفاية تفرغوا لأشغال المسلمين[5]. وكان يستحث عماله على إنجاز مشاريع الإصلاح والتنمية، حتى ما عاد يكفيهم عمل النهار فسهروا الليل، ومن أجل ذلك زهد الناس في طلب الولاية[6].

ثانيًا: إشرافه المباشر على إدارة شؤون الدولة

لقد أشرف عمر بنفسه على ما يتم في دولته من أعمال صغرت أو كبرت، وكان يتابع عماله في أعمالهم، ومما ساعده على ذلك أجهزة الدولة التي طورها عبد الملك بن مروان، كالبريد، وجهاز الاستخبارات الكبير، الممتد في أطراف الدولة والذي كان الخلفاء يستخدمونه في جمع المعلومات، وعلى الرغم من عناية عمر باختيار الولاة، إلا أن هذا لم يمنعه من العمل على متابعة أمر الرعية وتصريف شؤون الدولة، وقد اشتهر عنه رحمه الله الدأب والجد في العمل حتى أصبح شعاره «لا تؤجل عمل اليوم إلى الغد»[7].

وقال ميمون بن مهران: كنت ليلة في سمر عمر بن عبد العزيز فقلت: يا أمير المؤمنين، ما بقاؤك على ما أرى؟ أنت في النهار في حوائج الناس وأمورهم، وأنت معنا الآن والله أعلم ما تخلو عليه، قال: فعدى عن جوابي وقال: يا ميمون إني وجدت لقيا الرجال تلقيحًا لألبابهم[8]. فقد كان ﷺ يمضي الكثير من وقته لرسم سياسته الإصلاحية، التي شملت مختلف جوانب الحياة السياسية، والاقتصادية، والإدارية، وغيرها حتى خلف -رحمه الله- كمًّا هائلاً من تلك السياسات التي تمثل مواد نظام حكمه الإصلاحي الشامل، وقد بعث بهذه السياسات إلى عماله لتنفيذها في مختلف الأقاليم، وكثيرا ما يردفها بتوجيهات تربوية يذكر فيها عماله بعظم الأمانة الملقاة على عواتقهم، ويأمرهم فيها بمراقبة الله وتقواه فيما يعملون ويذرون[9].

لقد كان لمواعظ عمر وتوجيهاته أثر في نفوس عماله أشد من وقع السياط وأبلغ من أوامر العزل والإعفاء، فكتب مرة إلى أحدهم: يا أخي، أذكرك طول سهر أهل النار مع خلود الأبد، وإياك أن يُنصرف بك من عند الله فيكون آخر العهد وانقطاع الرجاء. فلما رأى عامله الكتاب طوى

(1) ابن الأثير، الكامل في التاريخ 4/ 321. عدلاوي، تجربة المصالحة والإصلاح في الحكم الإسلامي «خلافة عمر بن عبد العزيز أنموذجا»، ص 180.

(2) ابن سعد، الطبقات الكبرى 5/ 341. ابن الأثير، الكامل في التاريخ 4/ 323. عدلاوي، تجربة المصالحة والإصلاح في الحكم الإسلامي «خلافة عمر بن عبد العزيز أنموذجا»، ص 177.

(3) هو عبد الله بن سنان الملقب بالأهتم بن سمى بن سنان بن خالد بن منقر من بني تميم، من الخطباء المشهورين وهو أخو الشاعر عمرو بن الأهتم. ابن قتيبة، الشعر والشعراء، ص147.

(4) عدلاوي، تجربة المصالحة والإصلاح في الحكم الإسلامي «خلافة عمر بن عبد العزيز أنموذجا»، ص 177.

(5) ابن كثير، البداية والنهاية 9/ 203.

(6) عدلاوي، تجربة المصالحة والإصلاح في الحكم الإسلامي «خلافة عمر بن عبد العزيز أنموذجا»، ص 179.

(7) انظر: ابن عبد الحكم، سيرة عمر بن عبد العزيز على ما رواه الإمام مالك بن أنس وأصحابه، ص 50.

(8) ابن سعد، الطبقات الكبرى 5/ 371.

(9) الصلابي، الخليفة الراشد والمصلح الكبير عمر بن عبد العزيز شخصيته وعصره، ص 282.

البلاد حتى قدم إلى عمر فقال له: ما أقدمك؟ قال: خلعت قلبي بكتابك، لا أعود إلى ولاية أبدًا حتى ألقى الله تعالى. ولم يكتف عمر ببعث تلك السياسات والتوجيهات إلى عماله، بل كان يحرص على متابعة تنفيذها، وتحقق آثارها على رعيته، فلا يفتأ يسأل القادمين عن ذلك[1].

ومن الملاحظ أيضا على إشراف عمر على إدارة شؤون الدولة، أنه كان يهتم بمصادر متنوعة بجمع المعلومات، لعلمه أن المعرفة الدقيقة بأمور الرعية والولاة تحتاج لجمع المعلومات الصحيحة التي يبني عليها التوجيهات والأوامر والنواهي النافعة للأمة والدولة.

لقد آتت هذه المتابعة الدقيقة من عمر لعماله والتوجيهات التفصيلية لهم ثمارها في استقرار أحوال الأقاليم، كما أن هذه التوجيهات والمتابعة من عمر جعلت العمال والولاة في حالة تحفز دائمة للعمل حيث كانت تلك التوجيهات تقع في نفوسهم بمكان[2].

ثالثا: التخطيط والتنظيم في إدارته

يُعَرَّف التخطيط في معناه العام بأنه: العملية التي تتخذ لتلبية احتياجات المستقبل، وتحديد وسائل تحقيقها. كما عُرف التخطيط بأنه: الجسر بين الحاضر والمستقبل، ومن هذا التعريف العام يمكن القول بأن التخطيط في الإسلام هو الاستعداد في الحاضر لما يواجهه الإنسان في عمله، أو حياته في المستقبل[3]. أما التنظيم فيأتي مكملاً للتخطيط لبناء المتطلبات الإجرائية لتنفيذ الخطط[4].

فبخصوص التخطيط فمعظم الشواهد المتعلقة بسياسة عمر الإدارية تؤكد أنه لم يكن يتخذ قرارًا دونما تخطيط، وتوخ لعواقب الأمور، وأخذها بعين الاعتبار، ولعل من أهم المؤشرات على إدراك عمر لأهمية التخطيط، والتفكير في عواقب الأمور، قوله لرجاء بن حيوة: يا رجاء، إن لي عقلاً أخاف أن يعذبني الله عليه[5].

كان عمر في تخطيطه يضع الأهداف ويختار السياسات، ويحدد الإجراءات ويبلور العمل في خططه؛ ففي إطار بلورة الأهداف كان هناك هدف رئيس يسعى عمر لتحقيقه، ألا وهو الإصلاح والتجديد الراشدي على منهاج النبوة والخلافة الراشدة، والقيام بكل مقومات هذا المشروع الإصلاحي من إقامة العدل والحق وإزالة الظلم، وإعادة الانسجام بين الإنسان وبين الكون والحياة وخالقهما في إطار الفهم الشمولي للإسلام، وأما اختيار السياسات كأحد مقومات التخطيط، فإنه قد تجلى ذلك في تطبيقات عمر للتخطيط الإداري، ولا أدل على ذلك من عزم عمر على الاكتفاء بالكتاب الكريم والسنة الشريفة، وأنه غير مستعد لأي جدل في مسائل الشرع والدين، على أساس أنه حاكم منفذ، وأن الشرع من جانبه على نفسه وعلى رعيته، كما ألزم الرعية بالتمسك بذلك الشرع القويم[6].

وقد مارس عمر التخطيط من حيث الشمول، وشمل تخطيطه جميع المجالات، فلم يترك مجالاً إلا طرق بابه، في أمور السياسة، والحكم، والقضاء، والاقتصاد، والتربية والتعليم، والنواحي الاجتماعية، فضلا عن التخطيط للأمور العامة، كما اهتم ببعض الأقاليم بشكل منفصل؛ مثل خراسان والعراق، واهتم بمؤسسات تنظيمية أخرى؛ مثل القضاء وبيت المال وولاة الخراج، وغير ذلك[7].

أما التنظيم الذي أشرنا إلى أنه يأتي مكملاً للتخطيط فقد جعل عمر التنظيم أهم أولويات العمل الإداري، ورسخ مفهوم التنظيم في سلوكه الإداري؛ فمن حيث التنظيم الهيكلي للعمل نجده قد نظم أعمال الدولة فجعلها في أربعة أقسام رئيسة، تأتي تحت مسؤولية أربعة من رجال الدولة هم: الخليفة، والوالي، والقاضي، وصاحب بيت المال. بالإضافة إلى تنظيمات أخرى مثل: الخراج، والجند، والكتاب، والشرطة، والحرس، وصاحب

(1) الصلابي، الخليفة الراشد والمصلح الكبير عمر بن عبد العزيز شخصيته وعصره، ص 282-283.
(2) الصلابي، الخليفة الراشد والمصلح الكبير عمر بن عبد العزيز شخصيته وعصره، ص 283.
(3) الضحيان، الإدارة والحكم في الإسلام الفكر والتطبيق، ص 69. الصلابي، الخليفة الراشد والمصلح الكبير عمر بن عبد العزيز شخصيته وعصره، ص 284.
(4) الصلابي، الخليفة الراشد والمصلح الكبير عمر بن عبد العزيز شخصيته وعصره، ص 285.
(5) ابن الجوزي، سيرة ومناقب عمر بن عبد العزيز الخليفة الزاهد، ص 226.
(6) الصلابي، الخليفة الراشد والمصلح الكبير عمر بن عبد العزيز شخصيته وعصره، ص 285.
(7) الصلابي، الخليفة الراشد والمصلح الكبير عمر بن عبد العزيز شخصيته وعصره، ص 285.

الخاتم، والحاجب، وغير ذلك[1].

أيضا كتب إلى عماله بكل ما يتعلق بتنظيم الأمور المالية، والصدقات، والضرائب، والأخماس، والزكاة في الأموال والممتلكات، وتنظيم العمالة التجارية، ومن ليس له الحق في ممارسة التجارة، وغير ذلك[2].

كما اهتم عمر بتنظيم أمور القضاء، باعتباره السبيل الرئيس للفصل بين الناس في منازعاتهم وحماية حقوقهم، فكان لكل مصر أو ولاية قاض يقضي بما في الكتاب والسنة، وكان قضاته في كل ولاية من أجل وأفقه وأصلح علماء تلك الولاية؛ كعامر بن شرحبيل الشعبي بالكوفة، والحارث بن يمجد الأشعري بحمص، وعمر بن سليمان بن خبيب المحاربي بدمشق وغيرهم، كما كان عمر يمارس القضاء بنفسه. وكان الاعتبار الأساسي في التنظيم القضائي في نظر عمر هو «مراجعة الحق»، فالرجوع إلى الحق خير من التمادي في الباطل[3].

أيضا اهتم عمر بإعادة تنظيم بيت الخلافة بما يتوافق مع نظرته في أنه واحد من عامة المسلمين، وأنه ليس في حاجة إلى أبهة الملك، فانصرف عن كل مظاهر الخلافة التي سادت قبله[4]، وألغى بعض العادات التي كانت تمارس من قبل؛ كمسير صاحب الشرطة بين يدي الخليفة، ولما أراد صاحب الشرطة فعل ذلك نهاه وقال له عمر: «تنح عني ما لي ولك؟ إنما أنا رجل من المسلمين. ثم سار وسار معه الناس»[5].

رابعًا: الوقاية من الفساد الإداري

سعى عمر لتحقيق السلامة من الفساد الإداري، بالحرص على سبل الوقاية منه، وسد المنافذ على الآفات الإدارية مثل: الخيانة، والكذب، والرشوة، والهدايا للمسؤولين والأمراء، والإسراف، وممارسة الولاة والأمراء للتجارة، واحتجاب الولاة والأمراء عن الناس ومعرفة أحوالهم، والظلم للناس، والجور عليهم، وغير ذلك، وهنا من الممكن أن نعرض لبعض الإجراءات التي اتخذها عمر للوقاية من الفساد وهي على النحو التالي:-

1- التوسعة على العمال في الأرزاق

كان أول إجراء إداري رأى فيه عمر الوقاية من الخيانة أن وسع على العمال في العطاء، رغم تقتيره على نفسه وأهله، وأراد بذلك أن يغنيهم عن الخيانة، والسرقة، من أموال المسلمين، وكذلك ضمان فراغ الولاة والعمال والأمراء لأشغال المسلمين وحوائجهم[6].

2- حرصه على الوقاية من الكذب:

الكذب من الصفات الذميمة، وهو من أبرز صفات المنافقين وهو أحد منازل السوء، فعمر كان يشدد على ولاته أن يتحروا الصدق في كل شيء، وهو يريد بذلك أن يقطع دابر الفساد الإداري بالتحذير والوقاية مما يجر إليه الكذب، والتحايل في اتخاذ القرارات[7].

3- الامتناع عن أخذ الهدايا والهبات:

لقد امتنع عمر من أخذ الهدايا والهبات، ومنع عماله وولاته كذلك من أخذها، كما أبطل أخذ الهدايا التي كان الولاة الأمويون يأخذونها وبخاصة هدايا النيروز والمهرجان، وهي هدايا تعطى في مناسبات وأعياد الفرس، فكتب عمر إلى عماله كتابًا، يقرأ على الناس، يبطل فيه أخذ التوابع والهدايا التي كانت تؤخذ منهم في النيروز، والمهرجان وغيرها من الأثمان والأجور[8].

4- النهي عن الإسراف والتبذير:

لقد اتخذ عمر حال توليه الخلافة قرارات إدارية تنم على حرص شديد على أموال المسلمين، وكان أول إجراء له بعد توليه الخلافة هو انصرافه عن مظاهر الخلافة، ثم بدأ يحث ولاته وعماله على عدم الإسراف والتبذير لأنها من العادات الذميمة

(1) الصلابي، الخليفة الراشد والمصلح الكبير عمر بن عبد العزيز شخصيته وعصره، ص 285-286.

(2) ابن عبد الحكم، سيرة عمر بن عبد العزيز على ما رواه الإمام مالك بن أنس وأصحابه، ص 78-79.

(3) ابن سعد، الطبقات الكبرى 5/ 371. الصلابي، الخليفة الراشد والمصلح الكبير عمر بن عبد العزيز شخصيته وعصره، ص 287.

(4) ابن عبد الحكم، سيرة عمر بن عبد العزيز على ما رواه الإمام مالك بن أنس وأصحابه، ص 34.

(5) ابن الجوزي، سيرة ومناقب عمر بن عبد العزيز الخليفة الزاهد، ص 69-70.

(6) ابن كثير، البداية والنهاية 9/ 203.

(7) الصلابي، الخليفة الراشد والمصلح الكبير عمر بن عبد العزيز شخصيته وعصره، ص 289.

(8) ابن عبد الحكم، سيرة عمر بن عبد العزيز على ما رواه الإمام مالك بن أنس وأصحابه، ص 126. السيوطي، تاريخ الخلفاء، ص 268.

التي نهى عنها الإسلام[1].

5- منع العمال والولاة من ممارسة التجارة:

حرص عمر على منع ولاته وعماله من ممارسة التجارة، فقال في كتاب له إلى عماله: نرى ألا يتجر إمام، ولا يحل لعامل تجارة في سلطانه الذي هو عليه، فإن الأمير متى يتجر يستأثر ويصيب أمورًا منها عنت، وإن حرص ألا يفعل. وذلك إدراكا منه أن ممارسة العمال والولاة للتجارة، لا تخلو من أحد أمرين، فإما أن ينشغل في تجارته ومتابعتها عن أمور المسلمين، وإما أن تحدث محاباة له في التجارة لموقعه، ويصيب أمورًا ليست له من الحق في شيء، وبهذا القرار سد عمر منفذًا خطيرًا قد يؤدي إلى فساد إداري لا يمكن التكهن بعواقبه[2].

6- فتح قنوات الاتصال بين الوالي والرعية:

لقد أمر عمر ولاته وعماله بأن يحرصوا على فتح قنوات الاتصال بينهم وبين الرعية، ويسمعوا منهم ويتعرفوا على أحوالهم، فإن ذلك يساعد على منع الظلم والتعدي على حقوق الآخرين، ويتيح لكل فرد طلب ما يريد دون اللجوء إلى أساليب وطرق لا تمت للإسلام بصلة[3].

الخاتمة:

يتضح لنا في ختام هذا البحث أن سياسة عمر بن عبد العزيز في مكافحة الفساد المالي والإداري آتت ثمارها وكانت سياسة ناجحة بكل المعايير، لقد استطاع عمر في زمن قياسي قصير، من حل كثير من المعضلات والمشاكل التي كانت تواجه خلفاء بني أمية الذين تولوا الخلافة قبله واستطاع أن يقضي على ذلك الفساد المتغلغل في جسد الدولة والمستشري في نظامها المالي والإداري.

لقد كشفت لنا هذه الدراسة الأسباب الرئيسية التي دفعته للقيام بتلك العمليات الإصلاحية والتي من أبرزها إدراكه لعظم المسؤولية الملقاة على عاتقه، وخشيته من الله، وأن هذه المسؤولية ما هي إلا امتحان من الله واختبار، فهي تكليف لا تشريف.

لقد صدق عمر مع الله فصدقه الله، أراد الإصلاح وأراد الخير للناس فوفقه الله تعالى إلى ذلك وهداه إليه. إن استشعار عمر لهذه المسؤولية لم يأت مصادفة أو فجأة، وإنما كان للخلفية والبيئة التي نشأ فيها أثر على شخصيته، وكذلك الخبرة الإدارية التي سبقت الخلافة جعلته يستشعر أهمية الإصلاح وتطهير الدولة من الآفات التي كان تعيق مسيرة التنمية وتشل حركة التقدم.

إن هذا الإنجاز والنجاح الذي تحقق في عهد عمر لم يحدث من فراغ، وإنما كانت هناك أسباب أخذ بها عمر فكانت خير معين له على التعجيل بالعملية الإصلاحية التي هدف إليها والتي كان من أبرزها ما يلي:

1. اهتمامه بالإصلاح ومحاربة الفساد، ولم يكتف عمر بالتنظير في ذلك وإنما طبقه عمليًّا، على نفسه أولا، ثم على أهل بيته، ثم على عماله وولاته، ومن لم يلتزم منهم بالإصلاح ومحاربة الفساد عزله ثم أتى بعامل آخر عوضًا عنه.
2. التخطيط الواضح لعملية الإصلاح، فكانت الخطوات التي اتخذها عمر في هذا الشأن بعد استشارة، ودراسة، وروية، ولا شك أن ذلك ساعد على نجاح مساعيه في عميلة الإصلاح.
3. حرصه الشديد على اختيار الولاة والعمال الصالحين الورعين، ثم مراقبتهم في الأعمال الموكولة إليهم وتزويدهم بما يحتاجونه من النصح والإرشاد.
4. أولى عمر عناية خاصة بجلسائه وحاشيته فكان يختارهم بعناية، لأنه كان يدرك أهميتهم له كخليفة وكحاكم للمسلمين، فإن الحاشية إن لم تكن صالحة وناصحة فقد تجر الويلات على الحاكم وعلى الرعية على حد سواء.
5. عدم التساهل مع ظلم الناس وغمطهم حقوقهم، فكان كثيرا ما يحث ولاته وقضاته على تحري العدل والصدق والتثبت في إصدار الأحكام.

إن هذه الإصلاحات التي حدثت في عهد عمر كان لها آثار إيجابية في جميع النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية، فعم الرخاء وانتشر العدل وأمن الناس على أموالهم ومصالحهم في جميع أرجاء الدولة الإسلامية.

إن تجربة عمر بن عبد العزيز الإصلاحية ومحاربته للفساد بكل أنواعه ثرية جدًّا وحرية

(1) ابن عبد الحكم، سيرة عمر بن عبد العزيز على ما رواه الإمام مالك بن أنس وأصحابه، ص 134.
(2) الصلابي، الخليفة الراشد والمصلح الكبير عمر بن عبد العزيز شخصيته وعصره، ص 290.
(3) الصلابي، الخليفة الراشد والمصلح الكبير عمر بن عبد العزيز شخصيته وعصره، ص 291.

بالتأمل والتفكر، واستخلاص الدروس والعبر منها، وبالتالي الاستفادة منها وتوظيفها في محاربة الفساد بكل أنواعه في وقتنا الحاضر.
والله ولي التوفيق،،

شكر وتقدير:
يتقدم الباحث بالشكر الجزيل لعمادة البحث العلمي بجامعة الملك فيصل على دعمها المادي والمعنوي في تمويل هذا المشروع رقم (171008).

المراجع:

ابن الأثير، عز الدين أبو الحسن علي بن محمد. 1407هـ/ 1987م. الكامل في التاريخ. الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

ابن الجوزي، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن. 1404هـ/ 1984م. سيرة ومناقب عمر بن عبد العزيز الخليفة الزاهد. الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

ابن خياط، أبو عمرو خليفة بن أبي هبيرة. 1405هـ/ 1985م. تاريخ خليفة بن خياط. الطبعة الثانية، دار طيبة، الرياض، المملكة العربية السعودية.

ابن سعد، محمد. د.ت. الطبقات الكبرى. بدون رقم طبعة، دار صادر، بيروت، لبنان.

ابن سلام، أبو عبيد القاسم. 1981م. الأموال. الطبعة الأولى، مؤسسة ناصر للثقافة، بيروت، لبنان.

ابن عبد ربه، أحمد بن محمد الأندلسي. تحقيق: الترحيني، عبد المجيد. 1404هـ/ 1983م. العقد الفريد. الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

ابن عبد الحكم، أبو محمد عبد الله. تحقيق: عبيد، أحمد. 1373هـ/ 1954م. سيرة عمر بن عبد العزيز على ما رواه الإمام مالك بن أنس وأصحابه. الطبعة الثانية، مكتبة وهبة، دمشق، سوريا.

ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم. د.ت. الشعر والشعراء. الطبعة الأولى، عالم الكتب، بيروت، لبنان.

ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر. 1966م. البداية والنهاية. الطبعة الأولى، مكتبة المعارف، بيروت، لبنان.

ابن منظور، محمد بن مكرم الأفريقي المصري. 1412هـ/ 1992م. لسان العرب. بدون رقم طبعة، دار صادر، بيروت، لبنان.

أبو يوسف، يعقوب بن إبراهيم. د.ت. كتاب الخراج. بدون رقم طبعة، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

آل غصاب، عبد الله بن ناصر. 1432هـ/ 2011م. منهج الشريعة الاسلامية في حماية المجتمع من الفساد المالي والإداري دراسة تأصيلية مقارنة تطبيقية. الطبعة الأولى، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية.

البخاري، أبو عبد الله محمد بن أبي الحسن. تحقيق: الناصر، محمد بن زهير. 1422هـ/ 2001م. صحيح البخاري. الطبعة الأولى، دار طوق النجاة، بيروت، لبنان.

البلاذري، أبو الحسن أحمد بن يحيى. عناية ومراجعة: رضوان، رضوان محمد. 1403هـ/ 1983م. فتوح البلدان. بدون رقم طبعة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

الجرجاني، علي بن محمد السيد الشريف. تحقيق: المرعشلي، محمد عبد الرحمن. 1433هـ/ 2012م. كتاب التعريفات. الطبعة الثالثة، دار النفائس، بيروت، لبنان.

الحاكم، أبو عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري. تحقيق: عطا، مصطفى عبد القادر. 1422هـ/ 2011م. المستدرك على الصحيحين. بدون رقم الطبعة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

حسن، إبراهيم حسن. 1964م. تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي. الطبعة السابعة، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، مصر.

الحسن، ماجد بن عبد الله. 1432هـ/ 2011م. سياسة عمر بن عبد العزيز القضائية وتطبيقاتها في المملكة العربية السعودية. الطبعة الأولى، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، المملكة العربية السعودية.

خليل، عماد الدين. 1431هـ/ 2010م. ملامح الانقلاب الإسلامي في خلافة عمر بن عبد العزيز. الطبعة الأولى، دار ابن كثير، دمشق، سوريا.

الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان. 1409هـ/ 1989م. سير أعلام النبلاء. الطبعة السادسة، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

الراغب الأصفهاني، أبو الحسين بن محمد. تحقيق: بسيوني، محمد عبد العزيز. 1420هـ/ 1999م. تفسير الراغب الأصفهاني. الطبعة الأولى، كلية الآداب، جامعة طنطا، مصر.

الرواحنه، علي جمعة. 2012م. منهج عمر بن عبد العزيز ﷺ في الإصلاح الاقتصادي. بحث منشور على موقع دائرة الإفتاء في المملكة الأردنية الهاشمية، تاريخ الاسترجاع 2/ 4/ 1438هـ. على الرابط الإلكتروني:

http://www.aliftaa.jo/Research.aspx?ResearchId=27#.WGoG5VMrKUk

الريس، محمد ضياء الدين. 1985م. الخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية. الطبعة الخامسة، مكتبة دار التراث، القاهرة، مصر.

الزبيدي، محمد مرتضى. د.ت. تاج العروس. بدون رقم طبعة، دار صادر، بيروت، لبنان.

الزحيلي، وهبة مصطفى. 1424هـ/ 2003م. التعريف بالفساد وصوره من الوجهة الشرعية. بحث منشور في الجزء الأول لأبحاث المؤتمر العربي الدولي لمكافحة الفساد، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية، ص ص 11-41.

السيوطي، جلال الدين. 1406هـ/ 1986م. تاريخ الخلفاء. الطبعة الأولى، دار القلم، بيروت، لبنان.

الصالح، محمد أحمد. 1424هـ/ 2003م. التعريف بالفساد وصوره من الوجهة الشرعية. بحث منشور في الجزء الأول لأبحاث المؤتمر العربي الدولي لمكافحة الفساد، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية، ص ص 120-147.

الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله. تحقيق: الأرناؤوط، أحمد، ومصطفى، تركي. 1420هـ/ 2000م. الوافي بالوفيات. بدون رقم الطبعة، دار إحياء التراث، بيروت، لبنان.

الصلابي، علي محمد. 1433هـ/ 2012م. الخليفة الراشد والمصلح الكبير عمر بن عبد العزيز شخصيته وعصره. الطبعة السادسة، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

الضحيان، عبد الرحمن بن إبراهيم. 1411هـ/ 1991م. الإدارة والحكم في الإسلام الفكر والتطبيق. الطبعة الثالثة، دار العلم للطباعة والنشر، أبها، المملكة العربية السعودية.

الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير. 1407هـ/ 1987م. تاريخ الأمم والملوك. الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

عابدين، بشير كمال. 1427هـ/ 2006م. السياسة الاقتصادية والمالية للخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز. الطبعة الأولى، دار المأمون، عمّان، الأردن.

عدلاوي، علي بن عبد العزيز. 2015م. تجربة المصالحة والإصلاح في الحكم الإسلامي «خلافة عمر بن عبد العزيز أنموذجا». الطبعة الأولى، دار مجدلاوي، عمان، الأردن.

عمارة، محمد. 1433هـ/ 2012م. عمر بن عبد العزيز ضمير الأمة وخامس الخلفاء الراشدين. الطبعة الأولى، دار السلام، القاهرة، مصر.

الغنام، فهد بن محمد. 1432هـ/ 2011م. مدى فاعلية الأساليب الحديثة في مكافحة الفساد الإداري من وجهة نظر أعضاء مجلس الشورى في المملكة العربية السعودية. رسالة ماجستير، قسم العلوم الإدارية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية.

فارس، طه. 1436هـ/ 2015م. أسس مكافحة الفساد الإداري والمالي في ضوء السنة النبوية. بحث منشور على موقع الألوكة، تاريخ الاسترجاع 9/ 8/ 1438هـ. على الرابط الإلكتروني:

www.alukah.net/books/files/book_6124/bookfile/fsad.pdf

الفيروزأبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب. 1403هـ/ 1982م. القاموس المحيط. بدون رقم طبعة، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.

مسلم، ابن الحجاج النيسابوري القشيري. 1374هـ/ 1955م. صحيح مسلم. الطبعة الأولى، دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان.

محمد، قطب إبراهيم. 1409هـ/ 1988م. السياسة المالية لعمر بن عبد العزيز. بدون رقم طبعة، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة، مصر.

المناوي، زين الدين محمد الحدادي. 1410هـ/ 1990م. التوقيف على مهمات التعاريف. الطبعة الأولى، عالم الكتب، القاهرة، مصر.

هيجان، عبد الرحمن بن أحمد. 1424هـ/ 2003م. الفساد وأثره في الجهاز الحكومي. بحث منشور في الجزء الثاني لأبحاث المؤتمر العربي الدولي لمكافحة الفساد، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية، ص ص 539-577.

The Caliph "Omar Bin Abdulaziz" Policy for Combating Financial and Administrative Corruption

Abdulrahim Bin Yousef Al Shaikh Mubarak

Department of Social Studies, College of Arts
King Faisal University

ABSTRACT

The rich reforming experience of Omar Bin Abdulaziz and his struggle against all types of corruption deserves study and analysis to extract lessons and morals that can assist in fighting corruption and limit its spreading in all administrative and financial establishments.

This study aimed to highlight the Caliph's financial and administrative policies, by which he was able to correct the people status and redirect them towards proper path. Further, the study aimed to elucidate the possibilities of using his policies and achievements for recent era corruption combat.

The work is composed of an introduction, preface, and three sections. The introduction covers the significance of the topic together with its purpose, objectives, hypotheses, literature review, and chapters of the research. The preface includes definition of financial and administrative corruption, its manifestations, and Islamic attitude towards corruption. Furthermore, the first section presented Omar Bin Abdulaziz and his Caliphate. The second section discussed his policy in combating financial corruption, while the third section related his policies against administrative corruption. The study revealed the reasons that encouraged Omar to apply these correctional actions and its positive effects on political, social, and financial issues.

In conclusion, the policies of Omar Bin Abdulaziz for combating financial and administrative corruption were fruitful and achieved its goals at all aspects of application. Omar applied these policies on himself, his family, and his employers and governors.

Key Words: Correction, Nazaha.